

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
السبت 04 نوفمبر 2017

زعلان وحجار يفتتحان التكوين في إدارة النقل البحري

تقليص كلفة النقل البحري للبضائع وإعداد مورد بشري مؤهل

اهتنتج، أمس الأول، وزير النقل والأشغال العمومية عبد الغني زعلان ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار، التكوين المتخصص في إدارة النقل البحري والخدمات اللوجيستية والخبرة البحرية والقانون البحري بالمدرسة العليا للتجارة الكائنة بالقطب الجامعي للقلية.

هي تكريس لمبدأ انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي من خلال خروجها من محيطها العاجي ونزولها إلى الواقع كاشفا عن وجود عدة مبادرات مماثلة عبر مختلف المؤسسات الجامعية عبر الوطن والتي عقدت اتفاقيات تعاون مع مؤسسات عمومية وخاصة، مؤكدا أن التجربة الميدانية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك بأنه كلما حصل التقارب بين الجامعة والمحيط الاقتصادي كلما تم تحصيل نتائج أحسن.

كما تحدث حجار مطولا عن مشروع المؤسسة الذي شرع في العمل به بداية من الموسم الجامعي الحالي وهو يقتضي تقرب المؤسسة الجامعية من السلطات المحلية للاطلاع عن قرب على المخطط الولائي أو المحلي للتهيئة العمرانية وربط صلات بين مجمل هيكل الجامعة ومختلف القطاعات بالمحيط الخارجي، كاشفا عن تحضير قوانين خاصة بهذه العملية ستصدر قريبا وتمكن كل جامعة من عقد اتفاقيات تعاون مع قطاعات أخرى دون الرجوع للوصاية.



بشهادات تقدمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في كل من المدرسة العليا للتجارة ومعهد الحقوق لجامعة الجزائر داعيا جميع المؤسسات العلمية الأخرى إلى انتهاج نفس المسلك من خلال تكثيف مبادرات التعاون وتكريس مبدأ انفتاح الجامعة على المؤسسة الاقتصادية.

من جهته، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار أن الاتفاقيات الموقعة بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية



رئيس الجمهورية القاضي بتأسيس علاقات تعاون متينة بين المؤسسة الاقتصادية والجامعة وهي الخطوة التي بوسعها ضمان تأهيل أكبر للمنصر البشري المعني هو الآخر بإعطاء دفع قوي للتنمية الاقتصادية بالبلاد.

في ذات السياق، أعلن زعلان عن تنظيم 3 دورات تكوينية لما بعد التدرج خلال الموسم الجامعي الحالي في كل من إدارة النقل البحري والخدمات اللوجيستية والخبرة البحرية والقانون البحري ستتوج

القلية: علاء ملزي

كان وزير النقل والأشغال العمومية عبد الغني زعلان قد كشف على هامش الاحتفالية عن الحاجة الماسة للدولة لمثل هذه التخصصات الهامة لارتباطها بمجالات حيوية تعنى بالاقتصاد الوطني، داعيا الهيئات والمؤسسات المختصة في هذا المجال إلى بذل جهود أكبر من أجل المساهمة في تجديد وتطوير كل ما له علاقة بالنشاط البحري والمرهفي.

كشف الوزير زعلان عن استعداد دائرته الوزارية للمساهمة الفعالة في تطوير هذا المجال في بادرة تهدف أساسا إلى التقليل من حجم المبالغ المالية الضخمة التي تتفقها الدولة بالعملة الصعبة في مجال النقل البحري للبضائع، وذلك يتأتى بتأهيل المورد البشري المؤهل القادر على التكفل بهذه المهمة، معتبرا الشراكة القائمة بين الشركة العامة للخدمات البحرية "جيما" والمدرسة العليا للتجارة ومعهد الحقوق لجامعة الجزائر تجسيدا ميدانيا لبرنامج

مبالغ الخدمات اللوجيستكية للنقل البحري 30% من إجمالي المواد المصدرة

زعلان يؤكد على ضرورة وضع حد للإنفاق المتواصل

تقدر مبالغ الخدمات اللوجيستكية للجزائر في مجال النقل البحري 30 بالمائة من إجمالي المواد المصدرة، في الوقت الذي لا تتعدى فيه النسبة 10 بالمائة بأوروبا، فضلا عن نفقات النقل البحري للبضائع التي تكلف سنويا مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة حسب ما كشف عنه أول أمس، وزير الأشغال العمومية و النقل عبد الغني زعلان.



البحري وحساب التوقف وشحن و استئجار السفن. وقد تم إنشاء مركز التكوين للتسيير البحري والمرفئ الواقع تحت وصاية الشركة العامة للخدمات البحرية، لتلبية حاجيات المؤسسات التي تعمل في المجال، فيما أبرم عدة اتفاقيات مع مؤسسات مختلفة بغرض تكوين عمالها وموظفيها مثل شركات التأمين وشركة النقل البحري شمال والشركة الوطنية للنقل البحري للمحروقات. وكانت شركة الخدمات البحرية قد أبرمت السنة الماضية اتفاقية توجت بتكوين متخصص لفائدة إطارات قطاع النقل البحري في تجربة تعد الأولى من نوعها وصفت بالناجحة لذلك تم تجديد اتفاقية «إدارة النقل البحري والخدمات اللوجيستكية» و توسيعها لمجال آخر متعلق بـ«الخبرة

الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، على دعم وتعزيز التعاون بين المؤسسة الاقتصادية والجامع بغية تنمية العنصر البشري، مبرزا أنه (العنصر البشري) أساس التنمية وتطور الوطن. كما شدد على ضرورة أهمية مقياس «الخدمات اللوجيستكية» الذي يدرس بمركز التكوين في التسيير البحري والمرفئ التابع للشركة العامة للخدمات البحرية في تطوير القدرة التنافسية للمنتجات لاسيما منها ميدان التصدير. وكثمرة سياسة تدعيم التكوين و تأهيل العنصر البشري، كشف الوزير عن استفادة أكثر من 800 إطار من تكوين متخصص يوفره مركز التكوين للتسيير البحري والمرفئ في مختلف التخصصات، أهمها سندات النقل

خلال إشرافه بالمدرسة العليا للتجارة بالقليلة، رفقة وزير التعليم العالي و البحث العلمي الطاهر حجار، على مراسم التوقيع على ثلاث اتفاقيات تكوين متخصص لما بعد التدرج لفائدة إطارات قطاع النقل البحري، أشار الوزير إلى أن هذا الواقع يفرض عليه باعتباره المسؤول الأول عن القطاع، العمل على تطوير هذا المجال الحيوي والهام ووضع حد لهذا الإنفاق المتواصل، من خلال ضمان تأهيل الموارد البشرية كشرط «أول و أساسي»، مبرزا الحاجة الماسة لتشجيع تطوير الطاقات والمهارات في مجال النقل البحري أكثر من أي وقت مضى باعتباره من المجالات الحيوية للاقتصاد الوطني. في هذا السياق جدد الوزير عزم السلطات العمومية بقيادة رئيس

ثلاث اتفاقيات تكوين متخصص ما بعد التدرج لفائدة قطاع النقل البحري

تم أمس الأول بمقر المدرسة العليا للتجارة بالقليلة التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تخص التكوين المتخصص ما بعد التدرج لفائدة إدارة النقل البحري للموسم الجامعي 2017-2018 بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار ووالي تيبازة موسى غلاي. ويتعلق الأمر باتفاقيتين اثنتين أبرمت بين المدير العام للشركة العامة للخدمات البحرية محمد ذيب و مدير المدرسة العليا للتجارة عبد العزيز صبوغة حول «إدارة النقل البحري والخدمات اللوجيستية» والخبرة البحرية». كما تم أيضا التوقيع على اتفاقية ثالثة بين المدرسة و كلية الحقوق بالجزائر العاصمة ممثلة في مديرها نور الدين لمطاعي حول «القانون البحري» بهدف تطوير مؤهلات ومعارف إطارات النقل البحري ما سيساهم حتما في تطوير الاقتصاد الوطني بصفتها -أي العنصر البشري و قطاع النقل البحري- حلقتين أساسيتين في المعادلة، كما قال وزير الأشغال العمومية و النقل عبد الغاني علان.

وأوضح الوزير في كلمة بالمناسبة أن الاتفاقية تندرج في إطار تجسيد برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الداعي لضرورة إرساء تعاون و علاقة متينة بين المؤسسة الاقتصادية و الجامعة لتأهيل الموارد البشرية و جعلها تتماشى مع التطورات الحاصلة في شتى المجالات.

وأضاف أن الجزائر تنفق سنويا مبالغ «ضخمة» بالعملية الصعبة في النقل البحري للبضائع مبرزا أهمية التكوين المتخصص و اكتساب المهارات التي من شأنها تقليص الفاتورة «الباهضة» و وضع حد لهذا الإنفاق المستمر.

وكانت شركة الخدمات البحرية قد أبرمت السنة الماضية اتفاقية توجت بتكوين متخصص لفائدة إطارات قطاع النقل البحري. وهي تجربة تعد الأولى من نوعها وصفت بالناجحة لذلك تم تجديد الاتفاقية «إدارة النقل البحري و الخدمات اللوجيستية» و توسيعها لمجال آخر متعلق بساكنة البحرية.س. وبعد أن أكد حاجة قطاعه الماسة لمثل هذه التخصصات دعا زعلان القائمين على الجامعة و باقي المؤسسات العمومية لتكثيف مثل هذه المبادرات و تجسيد اتفاقيات لتأهيل العنصر البشري. من جهته، رافع وزير التعليم العالي و البحث العلمي الطاهر حجار من أجل تكريس مبدأ انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي و تعزيز التقارب والاحتكاك أكثر لتقليص الهوى المسجلة بين المؤسسات الاقتصادية و الجامعة.

وجدد التذكير بـ«مشروع المؤسسة» الذي أطلقته وزارة القطاع منذ سنتين تقوم بموجبه كل جامعة بإعداد دراسة شاملة بالتنسيق مع السلطات المحلية و المؤسسات الاقتصادية و المنظمات المهنية لكل منطقة. وستسمح الدراسة المتوقع أن تنتهي نهاية الموسم الدراسي بإعادة النظر بصفة كبيرة في المنظومة التكوينية على مستوى جامعات الجزائر و خلق أقطاب جامعية متخصصة تتماشى مع كل منطقة متواجدة بها على غرار القطب الجامعي بالقليلة الذي يضم مدارس و معاهد وطنية لها صلة بمجال المالية و الاقتصاد. كما كشف الوزير حجار عن التحضير لقوانين تمنح أريحية و مرونة أكثر للمدارس و الجامعات في إبرام الاتفاقيات أي دون الرجوع لوزارة القطاع ما يساهم أكثر في ترميم نتائج البحث العلمي.

على هامش إبرام ثلاث اتفاقيات متخصصة في النقل والخبرة البحرية، زعلان يكشف "الخدمات اللوجيستية في النقل البحري تعادل 30 بالمائة من تكاليف المنتجات المصدرة"

متخصص لما بعد التدرج لصالح إدارة النقل البحري للموسم الجامعي 2017-2018، بحضور وزير الأشغال العمومية والنقل والتعليم العالي والبحث العلمي. وتخص اثنتان من الاتفاقيات المبرمة بين المديرية العامة للشركة العامة للخدمات البحرية والمدرسة العليا للتجارة "إدارة النقل البحري والخدمات اللوجيستية" و"الخبرة البحرية"، فيما تم توقيع اتفاقية ثالثة بين المدرسة العليا للتجارة وكلية الحقوق بالجزائر العاصمة حول "القانون البحري" بهدف تطوير مؤهلات ومعارف إطارات النقل البحري قصد تقليص فاتورة النقل البحري للبضائع.
ب. سليم

● كشف وزير الأشغال العمومية والنقل، عبد الغني زعلان، أن التكاليف المرتبطة بالخدمات اللوجيستية التي تعد أحد أهم المقاييس التي تدرس بمركز التكوين للتسيير البحري والمرفئي التابع للشركة العامة للخدمات البحرية في الجزائر، تمثل أكثر من 30 بالمائة من التكاليف الإجمالية للمنتجات المصدرة، في حين أن هذه النسبة تقل عن 10 بالمائة في أوروبا. وتضيف هذه التكاليف أعباء على عمليات النقل البحري، إلى جانب تحديات أخرى، من بينها حصة الأسطول البحري لنقل السلع والبضائع في التجارة. وتم، أمس، بالمدرسة العليا للتجارة بالقلعة في تيبازة التوقيع على ثلاث اتفاقيات تكوين

أكد أن التكوين يُمكن من تقليص التكاليف
زعلان يصرح

الجزائر تنفق سنويا مبالغ ضخمة في النقل البحري للبضائع



البحري و المرفئي التابع للشركة العامة للخدمات البحرية في تطوير القدرة التنافسية للمنتجات، سيما منها ميدان التصدير وكشف المناسبة عن استفادة أكثر من 800 إطارا من تكوين متخصص يوفره مركز التكوين للتسيير البحري و المرفئي في مختلف التخصصات، أهمها سندات النقل البحري و حساب التوقف و شحن و استنجاز السفن.

• حجار يؤكد على تقليص الهوة بين المؤسسات الاقتصادية و الجامعة

أكد وزير التعليم العالي و البحث العلمي الطاهر حجار، على ضرورة تكريس مبدأ افتتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و تعزيز التقارب و الاحتكاك أكثر لتقليص الهوة المسجلة بين المؤسسات الاقتصادية و الجامعة وأشار الوزير، خلال إشرافه، أول أمس، بالمدرسة العليا للتجارة بالقلعة بتبجزة رفقة وزير الأشغال العمومية و النقل عبد الغفاني زعلان، على مراسيم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تكوين لفائدة قطاع النقل البحري إلى «مشروع المؤسسة» الذي أطلقته الوزارة منذ سنتين تقوم بموجبه كل جامعة بإعداد دراسة شاملة بالتنسيق مع السلطات المحلية و المؤسسات الاقتصادية و المنظمات المهنية لكل منطقة وستمسح الدراسة المتوقع أن تنتهي نهاية الموسم الدراسي بإعادة النظر بصفة كبيرة في المنظومة التكوينية على مستوى جامعات الجزائر و خلق أقطاب جامعية متخصصة تتماشى مع كل منطقة متواجدة بها، على غرار القطب الجامعي بالقلعة الذي يضم مدارس و معاهد وطنية لها صلة بمجال المالية و الاقتصاد، و أفاد حجار بالمناسبة عن التحضير لقوانين تمنح أريحية و مرونة أكثر للمدارس و الجامعات في إبرام الاتفاقيات أي دون الرجوع للوزارة ما يساهم أكثر في تسيير نتائج البحث العلمي.

ح - م

أكد وزير الأشغال العمومية و النقل عبد الغفاني زعلان، أن الجزائر تنفق سنويا مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة في النقل البحري للبضائع، فيما تكلف مبالغ الخدمات اللوجيستكية نسبة 30 بالمائة من إجمالي المواد المصدرة ، ما يستدعي وضع حد لهذه التكاليف من خلال ضمان تكوين متخصص لإطارات القطاع ، مبرزا عزم السلطات العمومية على دعم و تعزيز التعاون بين المؤسسة الاقتصادية و الجامعة من أجل تنمية العنصر البشري.

وأوضح الوزير في كلمة له بمناسبة إشرافه، أول أمس، بالمدرسة العليا للتجارة بالقلعة بتبجزة رفقة وزير التعليم العالي و البحث العلمي الطاهر حجار، على مراسيم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تكوين متخصص في قطاع النقل البحري، أن تكاليف الخدمات اللوجيستكية في مجال النقل البحري تقدر بـ30 بالمائة من إجمالي المنتجات المصدرة في الوقت الذي لا تتعدى فيه النسبة 10 بالمائة في أوروبا، مبرزا أهمية التكوين التخصصي و اكتساب المهارات التي من شأنها تقليص الفاتورة الباهظة .

وأكد الوزير بالمناسبة، أن هذا الواقع يفرض، العمل على تطوير هذا المجال الحيوي و الهام و وضع حد لهذا الإنفاق المتواصل، من خلال ضمان تأهيل الموارد البشرية كشرط أول و أساسي، مبرزا حاجة النقل البحري الماسة أكثر من أي وقت مضى لتشجيع تطوير الطاقات و المهارات على اعتبار أنها مجالات حيوية للاقتصاد الوطني، مجددا عزم السلطات العمومية بقيادة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، على دعم و تعزيز التعاون بين المؤسسة الاقتصادية و الجامعة، بغية تنمية العنصر البشري، مضيفا في السياق ذاته أن العنصر البشري أساس التنمية و تطور الوطن.

و أكد عبد الغفاني زعلان، على أهمية مقياس «الخدمات اللوجيستكية» الذي يدرس بمركز التكوين في التسيير

غليان واحتجاجات بالإقامة الجامعية "الشلف"

ناشدت طالبات الإقامة الجامعية "الشلف" بسيدي عمار في عناية الجهات المسؤولة بالتدخل ووضع حد للخروقات القانونية الممارسة ضدهم، خاصة في مجال الإطعام، التكفل على مستوى الأجنحة والنادي، والمطالبة بتوفير الأمن وتحسين النقل.

ع. زهيرة



● عرفت الإقامة سلسلة احتجاجات متتالية شنتها الطالبات، الأيام الأخيرة، نتيجة الوضعية، التي وصفنها بـ "المزرية" داخل الحي الجامعي، حيث نظمن احتجاجات عارمة، ليلة الأحد إلى الاثنين، نددن فيها بقيام الإدارة بتحريض العمال على التقاط صور لهن، وتهديدهن بمتابعتهن قضائيا.

وذكر الاتحاد الطلابي الحر في بيان له تحصلت "الخبر" على نسخة منه، أنه رغم التقارير والبيانات المرفوعة واللقاءات المستمرة مع مسؤولي المصالح ومديرة الإقامة الجامعية، وكذا رغم الشكاوي المقدمة من الطالبات، إلا أن الأوضاع تسير من السيئ إلى أسوأ وهو ما دفع الاتحاد إلى تنظيم جمعية عامة تم فيها تقديم جملة المطالب التي تلح الطالبات على طرحها.

وأضاف أن هذه المطالب تتلخص في تحسين قائمة الوجبات الغذائية كما ونوعا ومراعاة النظافة في ذلك، زيادة عدد الطاولات بما يتناسب مع عدد الطالبات في الإقامة، تشغيل

العمل، وتخصيص بطاقة الدخول للإقامة ليست تلك المخصصة للمطعم.

كما اشتكين من ضعف تدفق الانترنت وعدم إمكانية استغلال جميع الحواسيب الموجودة في القاعة، وانعدام تدفق الانترنت على مستوى الأجنحة رغم التوصيلات المتوفرة، تعيين مسؤولية لمصلحة النشاطات.

ويخصوص النقل، أكدت الطالبات على ضرورة زيادة عدد الحافلات خلال الدورة الواحدة، صيانة الحافلات المستعملة لتفادي وقوع التعطلات المستمرة، التزام السائقين بدوراتهم لتفادي تأخر الطالبات في الالتحاق بأقسامهن الدراسية.

ع. ز

مبردات المياه، تحسين معاملة العمال للطالبات بالإضافة إلى ضرورة تواجد مسؤول الإطعام خلال كل وجبة. أما المطالب المتعلقة بالأجنحة فتخص تصليح زجاج النوافذ المحطمة بالغرف وحل مشكلة المدافئ المتواجدة داخل الغرف وإيجاد حل عاجل لمشكلة الانقطاع المستمر للكهرباء ببعض الغرف والطوابق، توفير مستلزمات الغرف من أفرشة وأغطية بالإضافة إلى ترميم دورات المياه وتصليح الحنفيات وانسداد قنوات الصرف وزيادة الإنارة الداخلية.

كما تطرح الطالبات بحدة مشكلة عدم توفر الأمن بالإقامة، حيث طالبن بضرورة التزام العمال باللباس الخاص، ووضع بطاقات

اعتقالات جماعية وضرب مبرح لأغلب المحتجين

قوات الأمن تجهض اعتصام طلبة "أويغسي" وحجار يرفض استقبالهم



سهيلة ديال

وللتأكيد على أن الشهادات الممنوحة من طرف جامعة التكوين المتواصل هي شهادات جامعية ذات تكوين عالي قصير المدى، كونها تمنح من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وليس من طرف وزارة التكوين والتعليم المهنيين. من بين لائحة مطالب التنسيقية التي تم رفعها إلى الوزير، ما يتعلق بإكمال المسار الدراسي "ليسانس، ماستر، ودكتوراه"، مع الاعتراف بجميع اختصاصات التكوين المتواصل، وعدم إلغاء الامتحان الخاص بالدخول لجامعة التكوين المتواصل "بكالوريا أويغسي".

والتعليم العالي والبحث العلمي مباشرة بعد تاريخ 23 من الشهر الجاري، بمشاركة جميع الطلبة وموظفي الإدارة العمومية لحاملي شهادة "أويغسي" وموظفي القطاع الاقتصادي، القطاع الخاص، والبطالين حاملي الشهادة، من أجل المطالبة من الوزير طاهر حجار بالتأكد على أن شهادة جامعة التكوين المتواصل هي شهادة جامعية ورد الاعتبار لها وحل مشاكل التصنيف نهائيا.

وجاء اعتصام التنسيقية الوطنية لحاملي شهادة التكوين المتواصل للضغط على الوزير طاهر حجار من أجل تلبية مطالبهم

وتأسف رئيس التنسيقية الوطنية لحاملي شهادة التكوين المتواصل جمال معيزة، من ردة فعل وزارة التعليم العالي التي التزمت الصمت ورفضها مقابلتهم، وأكد معيزة في تصريح له للصوت الآخر، مشاركة 35 ولاية وحتى من الجنوب على غرار أدرار، ورقلة، اليزي، الوادي، بسكرة والاغواط.

وقررت التنسيقية الوطنية تجميد نشاطها مؤقتا من طرف المكتب الوطني إلى ما بعد الانتخابات المحلية، وتوعد معيزة بالعودة بقوة عن طريق شن اعتصام وطني آخر أمام مقر وزارة

لم يتمكن الطلبة وخريجو جامعة التكوين المتواصل، أول أمس، من إتمام اعتصامهم أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بسبب تدخل قوات الأمن واعتقال أغلبية المحتجين، وضرب العديد منهم، دقائق قليلة من انطلاق الاحتجاج، فيما رفضت مصالح الوزير طاهر حجار استقبال المحتجين. وأجهضت قوات الأمن الاعتصام الذي كان يحضر له طلبة وخريجو جامعة التكوين المتواصل منذ أيام، وتعرض أغلبية المعتصمين للضرب المبرح، فيما تم اعتقال العديد منهم ونقلهم إلى مراكز الشرطة،

مسابقة الدكتوراه بجامعة "علي لونيسى" في العفرون نجاح مترشحين بمعدل 2 على عشرين!

أفرزت نتائج مسابقة الدكتوراه بجامعة علي لونيسى في العفرون البليدة 2 للعلوم الإنسانية بالخصوص، نجاح مترشحين بمعدلات "إقصائية" كما يعرف في سلم التنقيط، وجاءت الأرقام محبطة ومثيرة للتساؤلات، خاصة أن بعض الناجحين والمرتبين بـ "الأونل" في المسابقة العلمية وعالية القيمة، جاءت معدلاتهم أقل من العلامات الإقصائية، وبلغت بين 2 و4,5 في بعض التخصصات، وبالرغم من تلك المعدلات "الهزيلة" تم قبولها وسيباشر الناجحون تكوينهم، ليكونوا في المستقبل القريب إطارات علمية، يؤطرون طلبة في الدراسات العليا.

ملاحظون من المحيط العلمي تساءلوا في إسقاط، إن حدث هذا الأمر رغم قانونيته في دولة أوروبية أو باليابان مثلا، كيف سيكون رد فعل المسؤولين المسيرين، الجواب الأكيد أنه إن لم يستقل وزيرهم للجامعات، فسيصاب باكتئاب ويطالب بتحقيق اجتماعي وأكاديمي موسع، حول ذلك الانحطاط والضعف في نتائج المسابقة، وستقام حول "وصمة عار المعدلات" أبحاث معمقة، تستبطن عمق "أزمة" حلت بمنظمتهم الجامعية، أما في بلادنا فسيقال إن القانون والتعليمات واضحة والمسابقة في الأول والأخير ذات طابع وطني".

ريان

اعتصم أمام إدارة "الشلف"

مقيّمات يطالبن بتحسين ظروف الإيواء

الطالبات كثيرا في إجراء البحوث، و تزويد النادي بالمرافق الأساسية و الترفيهية، و تحسين ظروف الإطعام «الكارثية»، و وقف الاستنزافات و الممارسات السلبية من طرف إدارة المطعم، و فتح دورة المياه الموجودة على مستوى المكتبة، إلى جانب ضبط مسؤولات الأجنحة، و كذلك عاملات النظافة، و تصليح مشكل الزجاج الموجود في أغلب الأجنحة. كما أشارت الطالبات إلى غياب الأمن داخل الإقامة نتيجة نقص أعوان الأمن الداخلي، ما نجم عنه، حسبهن، اقتحام متكرر للغرباء لحرم الإقامة، مهددات بالعودة إلى خيار الإضراب في حال عدم تحقيق كامل مطالبهن المرفوعة. و أكد مصدر بمديرية الخدمات الجامعية - سيدي عمار - أن إقامة الشلف سيتم غلقها بهدف ترميمها على غرار الإقامات الجامعية الأخرى، في إطار البرنامج الوطني الذي سطرته وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، لإعادة الاعتبار للأحياء الجامعية وفق المعايير المعمول بها عالميا.

حسين دريدح

اعتصمت، مساء أول أمس، مئات الطالبات بالإقامة الجامعية «الشلف» بسيدي عمار في عنابة، أمام مقر الإدارة، تعبيرا عن تضررهن من الظروف المزرية التي يعيشنها داخل الإقامة، دون أن تتحرك - حسبهن - مديرية الخدمات الجامعية لتحسين ظروف الإيواء، رغم الشكاوى المتكررة التي رفعتها الطالبات لوضع حد لما أسمينه بالإهمال الذي تعرفه الإقامة. المحتجات طالبن في رسالة احتجاج موجهة لمديرية الخدمات الجامعية بسيدي عمار، بضرورة الاستجابة إلى انشغالتهم المتمثلة أساسا في انعدام التدفئة المركزية، و تسرب مياه الأمطار إلى الغرف، و الانقطاع المتكرر للمياه، و تدهور الوضع البيئي بمحيط الإقامة، حيث طالبن بضرورة مضاعفة عمل أعوان الأمن للحفاظ على ممتلكات الأجنحة الخاصة و العامة أثناء العطل و الدراسة و منح الطالبات الحق في الإقامة لكل من يملك شهادة إعادة تسجيل حتى و إن كان لديه تأخرا دراسيا، تشغيل خدمة «الويفي» الخاص بالأجنحة، و توفير الانترنت التي تحتاجها

الدكتورة حسينة باشا المشتركة الجزائرية في «نجوم العلوم» للنصر

جهاز الكشف المبكر للحول عند الأطفال جعلني أدخل مختبرات البرنامج

اخترعت الدكتورة حسينة باشا، المتخرجة من كلية الطب دايرة الصيدلة بجامعة صالح بوينيدر بتسنطينة، جهاز للكشف المبكر عن الحول عند الأطفال، يشبه النظارات، ويحتوي على كاميرا قادرة على الكشف عن مشاكل العين، وقد شاركت بهذا الاختراع في برنامج «نجوم العلوم»، ونجحت في اجتياز عدة مراحل قبل أن تتمكن من دخول مختبرات البرنامج وتجسيد جهازها، حسينة باشا حُصت النصر بحوار، تحدثت فيه عن مشاركتها في الموسم التاسع لـ «نجوم العلوم»، الذي يتواصل بثه عبر قناة «أم بي سي 4».

جاورتها أسماء بوقرن

- النصر: بداية كيف راودتك فكرة اختراع جهاز الكشف المبكر للحول عند الأطفال؟

- حسينة باشا: عندما كنت صغيرة عانيت من مشكل ضعف البصر، ولد الآن لا يزال أرثدي النظارات الطبية، كما أن عددا كبيرا من الأطفال يعانون من مشاكل في البصر، حيث تشير إحصائيات لمنظمة الصحة العالمية، أن واحد من بين أربعة أطفال يعاني من مشاكل في النظر، والكثير منهم لا يتم تشخيص حالتهم، لاسيما الأطفال الذين لم يلتحقوا بعد بالمدرسة، فكرت لأول مرة في اختراع هذا الجهاز سنة 2014، كنت آنذاك طالبة بقسم الصيدلة بكلية الطب. وقررت المشاركة في برنامج «نجوم العلوم» باختراع جهاز يوفر إمكانية التشخيص المبكر لمشاكل النظر عند الأطفال التي قد تعرق تعلمهم ورفهم ومن شأنه أيضا أن يساهم في زيادة الرعاية البصرية لملايين الأطفال الذين يعانون من إعاقة بصرية، فقسمت بعدد الأبحاث المعمقة لتطوير مشروع جهازي، حول مختلف الأمراض التي تصيب البصر عند الأطفال، واخترت الحول، بعد أن اكتشفت خطره على صحة العين، حيث تصيب العين كسولة ولا تؤدي وظيفتها، كما يمكن أن يتسبب حتى في الإصابة بسرطان العين.

معانلي من ضعف البصر
دفعمني للاختراع

- كيف يعمل هذا الجهاز الشبيه بالنظارات؟

- على الرغم من توفر العلاج، فإن المعدات الطبية الحديثة للعيون تخيف الأطفال،



«نجوم العلوم»؟

- قسمت ببعض الأبحاث باستشارة المشرفين على البرنامج، وقدمت تصورا مبدئيا حول طريقة عمل الجهاز، ليتم قبولي بعد إجراء «الكاستينغ» رفقة 33 مشاركا، لانتقل إلى مرحلة المجلس العلمي والذي تم خلالها مناقشة فكرة الاختراع، وحظي مشروعني بالقبول، و كنت من بين 9 متاهلين ودخلت مختبرات «نجوم العلوم»، حيث تمت «تذجة» المشروع، فتحول من فكرة إلى نموذج بعد عديد اللقاءات مع الخبراء، ولم تبق سوى مرحلتين من البرنامج، هما دراسة السوق ونهائي البرنامج، ولا يمكنني أن أفصح على معلومات أخرى بخصوص البرنامج، لأن

ولمعالجة هذه المشكلة، ابتكرت جهازا مدمجا ومرحبا لا اختبار البصر عند الأطفال، وهو عبارة عن نظارات تقوم بفحص آلي سريع لعيون الأطفال، إذ تحتوي على كاميرا قادرة على الكشف عن مشاكل العين، مع التركيز بشكل خاص على الحول (يشير إليه عادة باسم العين الكسولة)، ويمكن أن يتزامن استخدام الجهاز مع تطبيق على الهاتف الجوال، ليصبح سهلا الاستخدام خلال التنقل، فالطببيب حاليا، حسبما لاحظت يتفاعل بصعوبة مع الطفل خلال عملية الفحص.

- حدثينا عن كيفية تجسيد مشروع اختراعك مع المختصين في برنامج

الملفات لم تبت بعد.

انطلق اليك إقناع لجنة تكبير بمقدرة المشروع على إحداث التغيير

- من بين الجزائريين السبعة المشاركين في برنامج «نجوم العلوم»، أنت الوحيدة التي على وشك بلوغ النهايات؟ هل تتوقين أن يمنحك هذا الجهاز اللقب؟
- أنا من بين الجزائريين السبعة الذين قبلوا للمشاركة في البرنامج، لكنني الوحيدة التي تخطت عديد المراحل، وتمكنت من دخول مختبرات «نجوم العلوم» و جسدت نموذجا ابتكاريا و حقق الغاية، و أنطلق الآن إلى إنشاع لجنة تكبير البرنامج بقدرته المشروع على إحداث تغيير إيجابي في عالمنا.

- المخترع الجزائري يبرز ويتأق في الغالب خارج بلاده، هل هذا راجع لغياب مؤسسات تحتضن الأفكار الجديدة، أم لضعف الثقة في كل ما يصدر عن الجزائري؟

- السبب يرجع إلى نقص الإمكانيات التي تساعد المخترع على تجسيد مشروعه، وكذا غياب البرامج الإعلامية التي تهتم بهذه الفئسة، وتقدم يد المساعدة لهم، ما يحتم علينا البحث عن الجهة التي تحتضننا وتحقق لنا طموحنا، بالإضافة إلى انعدام المحفزات، أحمد الله لأن عائلتي تساندي بشكل دائم وتشجعتني على المضي قدما.

- هل تفكرين في الهجرة لتحقيق طموحاتك؟

- لا أطمح للهجرة و ترك بلدي، وإنما أطمح للسفر إلى عديد البلدان الأجنبية وأقتنى

الحصول على تمويل لأطور اختراعاتي و أجعلها عالية، ليستفيد منها الجميع. مشروعني المستقبلي اختراع له علاقة بالإعلام الألي

- باعتبارك تخصصت مؤخرا على دكتوراه في الصيدلة، هل ستعملين في مجالك تخصصك، أم ستواصلين دريك في عالم الابتكارات؟

- حقيقة بجمعتي عديد الأفكار في مجال الاختراع، أطمح إلى تحقيقها، و سأواصل في هذا المجال، كما أنسى سأعمل في مجال تخصصي، فإسكاني التوفيق بينهما، فلا شيء، يشير حماسي أكثر من الغوص عميقا في كتب الكيمياء و الصيدلة، وأقضي معظم وقتي في البحث و قراءة الكتب و العزف على القيثارة.

- أنت إذن تصيبن الموسيقى والعزف على القيثارة؟

- منذ الصغر و أنا أعشق العزف على القيثارة، لكنني لم أتفرغ له إلا في السنوات الأخيرة بحكم اشتغالي بالدراسة، و قد تعلمت العزف بغية الترويج عن نفسي و تجديد طاقتي، حيث يساعديني على إحداث التوازن مع شغفي بالعلوم الصعبة وأعتقد أن المرء بحاجة إلى فهم الجانبين ليصبح مخترعا مميذا.

- ما هي مشاريعك المستقبلية؟

- يستهويني كثيرا المجال التكنولوجي، و باعتباري درست تخصصا تقنيا رياضيا وكذا الهندسة الميكانيكية في مرحلة الثانوي، وأريد أن أتوجه إلى المجال التقني و اختراع أجهزة ذات علاقة بمجال الإعلام الألي.

أب

قوات الأمن تتدخل لإجهاض الحركة

خريجو جامعة التكوين المتواصل يعترضون أمام وزارة التعليم العالي

بجامعة التكوين المتواصل وفتح تحقيق في سبب التأخر في تسليم الشهادات النهائية وضياع الملفات مع التراجع عن إلغاء الامتحان الخاص بالدخول إلى جامعة التكوين المتواصل، وفتح التسجيلات في القسم التحضيري وإعادة النظر في القانون الأساسي الذي أنشأت بموجبه جامعة التكوين المتواصل.

ع.م.م

للطلبة وخريجي هذه الجامعة إلا أن التنسيقية تعتبر الاحتجاج ناجح باعتبار أنها مكنت من إيصال صوتها. وعن برنامج الاحتجاجات المقبل قال معيزة أنه تقرر التجميد المؤقت لنشاط التنسيقية أي تجميد الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات التي كانت مقررة فقط، وهذا خلال فترة الانتخابات المحلية، مضيفاً أنه رغم هذا التجميد فإن التنسيقية ستواصل مع نواب البرلمان من أجل التدخل لتحقيق انشغالاتهم ورد الاعتبار لطبيعة الشهادات المسلمة من طرف هذه الجامعة، وحل مشكلة التصنيف مع السماح بإكمال المسار الدراسي ما بعد التدرج لخريجي جامعة التكوين المتواصل مثلما كان معمولاً به سابقاً والاعتراف بجميع الاختصاصات وتحسين الظروف الإدارية والبيداغوجية للطلبة داخل المراكز.

كما أكد على إصرار التنسيقية على تحقيق مطلب تخصيص هياكل علمية وبيداغوجية مستقلة خاصة

■ اعتصم أول أمس العشرات من خريجي جامعة التكوين المتواصل أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعرف الاحتجاج تدخل قوات الأمن بقوة في ظل رفض الوزارة استقبالهم. والتحق عدد ضئيل من طلبة وخريجي جامعة التكوين المتواصل بالاحتجاج الذي دعت إليه التنسيقية الوطنية لحاملي شهادة التكوين المتواصل، حيث كان عددهم لا يتجاوز العشرات، رفعوا لافتات ورددوا شعارات تؤكد عدم التنازل عن مطالبهم، وهذا قبل أن تتدخل قوات الأمن لإجهاض الحركة.

وحسب أعضاء التنسيقية فإن قوات الشرطة اقتادت بقوة المحتجين إلى حافلة النقل لإبعادهم من مقر وزارة التعليم العالي، مؤكداً أن ذلك لن يمنعهم من تكرار الاحتجاج خلال الأيام المقبلة.

ونقل في هذا الصدد رئيس تنسيقية حاملي الشهادات التطبيقية جمال معيزة أنه رغم المشاركة الضئيلة

الفجر

التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تخص التكوين المتخصص ما بعد التدرج لفائدة إدارة النقل البحري

التحضير لقوانين تسمح للمدارس والجامعات بإبرام اتفاقيات دون الرجوع للوزارة

توجت بتكوين متخصص لفائدة إطارات قطاع النقل البحري.

وهي تجربة تعد الأولى من نوعها وصفت بالناجحة لذلك تم تجديد الاتفاقية "إدارة النقل البحري والخدمات اللوجيستية" وتوسيعها لمجال آخر متعلق بـ "الخبرة البحرية" من جهته، رافع وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار من أجل تكريس مبدأ انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التقارب والاحتكاك أكثر لتقليص الهوى المسجلة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة. وجدد التذكير بـ "مشروع المؤسسة" الذي أطلقته وزارة القطاع منذ سنتين تقوم بموجبه كل جامعة بإعداد دراسة شاملة بالتنسيق مع السلطات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات المهنية لكل منطقة. وستسمح الدراسة المتوقع أن تنتهي نهاية الموسم الدراسي بإعادة النظر بصفة كبيرة في المنظومة التكوينية على مستوى جامعات الجزائر وخلق أقطاب جامعية متخصصة تتماشى مع كل منطقة متواجدة بها على غرار القطب الجامعي بالقلية الذي يضم مدارس ومعاهد وطنية لها صلة بمجال المالية والاقتصاد.

كما كشف الوزير حجار عن التحضير لقوانين تمنح لريحية ومرونة أكثر للمدارس والجامعات في إبرام الاتفاقيات أي دون الرجوع لوزارة القطاع ما يساهم أكثر في تجميع نتائج البحث العلمي.

ق.ق.ج

■ تم بمقر المدرسة العليا للتجارة بالقلية (تيبازة) التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تخص التكوين المتخصص ما بعد التدرج لفائدة إدارة النقل البحري للموسم الجامعي 2017-2018 بحضور وزير الأشغال العمومية والنقل عبد الغاني زعلان والتعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار ووالي تيبازة موسى غلاي. ويتعلق الأمر باتفاقيتين اثنتين أبرمت بين المدير العام للشركة العامة للخدمات البحرية محمد ذيب ومدير المدرسة العليا للتجارة عبد العزيز صبوغة حول "إدارة النقل البحري والخدمات اللوجيستية" و"الخبرة البحرية".

كما تم أيضا التوقيع على اتفاقية ثالثة بين المدرسة وكلية الحقوق بالجزائر العاصمة ممثلة في مديرها نور الدين لمطاعي حول "القانون البحري" بهدف تطوير مؤهلات ومعارف إطارات النقل البحري ما سيساهم حتما في تطوير الاقتصاد الوطني بصفتها -أي العنصر البشري وقطاع النقل البحري- حلقتين أساسيتين في المعادلة، كما قال وزير الأشغال العمومية والنقل عبد الغاني زعلان. وأضاف أن الجزائر تنفق سنويا مبالغ "ضخمة" بالعملية الصعبة في النقل البحري للبضائع مبرزا أهمية التكوين المتخصص واكتساب المهارات التي من شأنها تقليص الفاتورة "الباهضة" ووضع حد لهذا الإنفاق "المستمر". وكانت شركة الخدمات البحرية قد أبرمت السنة الماضية اتفاقية

طلبة المدرسة العليا للأساتذة بجامعة قسنطينة 3 يحتجون

يتعرف الطلبة على بعضهم بشكل جيد، وبالتالي اختيار أحسن ممثل لهم بيداغوجيا، زيادة على غربة ملفات الطلبة والوصول إلى انتخابات يكون فيها ممثلو كل الأفواج والأقسام من النخبة، على الأقل من الناحية السلوكية والتهذيب، حسبه.

وعاد الطلبة إلى المدرجات وقاعات التدريس، بعد الجلوس إلى طاولة الحوار مع مدير المدرسة، وتحديد تاريخ لإجراء الانتخابات.

■ احتج طلبة بالمدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة، على "تأخر" الإدارة في تعيين ممثل بيداغوجي عنهم، حيث استمر تحركهم إلى غاية منتصف النهار، عندما قرر المدير التحاور مع المعنيين وإيجاد حل للإشكال المطروح.

وطالب المحتجون بالإسراع في تعيين ممثل بيداغوجي عنهم، بعدما تمّت العملية بالنسبة لرؤساء الأفواج والأقسام، فيما أكد نائب مدير المدرسة، عزوز ديلمى، أن الإدارة أرادت ربح الوقت حتى

نظرا للتجاوزات في مسابقة التكوين الإقليمي

لجنة تحقيق وزارية بجامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس

عشرات الطلبة الساخطين. وكشف عدد من الطلبة المحتجين بمقر كلية الطب لـ "الفجر" أن إدارة كليتهم قامت بإنجاح أبناء كبار العائلات الثرية، وأبناء وأقارب بعض الأساتذة المدرسين بالكلية، إضافة إلى أنها ليست المرة الأولى التي تحدث تجاوزات بالكلية، حسب تعبيرهم لنا.

وظهور النتائج بحر الأسبوع الفارط، ونشر قائمة الفائزين، تفاجأ الطلبة بقيام الإدارة بنشر ملحق تعديل مبتور وغير أصلي لذات القرار الوزاري، وتم تقليص 14 منصبا من 138 منصبا الذي حدد في القرار الوزاري الأول إلى 124 منصبا، وهذا من خلال الملحق المعدل غير الأصلي، وهو ما أثار الشكوك والغضب في نفوس

عشرات الطلبة أودعوا شكوى إلى الوزير الأول أحمد أويحيى ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، يتهمون فيها إدارة كلية الطب بالتزوير واستعمال المزور، من خلال تعديدها تغيير محتوى قرار وزاري مؤرخ في تاريخ 08 أكتوبر الجاري، والذي يقضي بتخصيص نحو 138 منصبا، حيث عقب قيام إدارة الكلية بإجراء الامتحانات

■ قرر وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، إيفاد لجنة تحقيق وزارية إلى جامعة جيلالي اليابس بولاية سيدي بلعباس، حيث علمت "الفجر" من مصدر رسمي أن التحقيق جاء بهدف التأكد من المعلومات الخطيرة التي رفعتها الطلبة بخصوص حدوث تجاوزات في مسابقة التكوين الإقليمي بالكلية.

■ حسام. ب

الهروب من "الجحيم"

■ أحداث المعهد الثقافي الفرنسي والأعداد الهائلة من الشباب الطالب للعلم والذين أحبي فيهم شخصيا هذا المسعى النبيل، وهذا يثبت لمن يشك فيهم عن اقتناعهم بأن طريق العلم هو السبيل الأفضل الذي يوصلهم إلى صعود السلم الاجتماعي وتحقيق آمالهم وطموحاتهم. طبعا في جميع بلدان العالم إلا في الجزائر، التي أصبحت للأسف الشديد طاردة للخبرات والكفاءات وللعلم ولم تعد تفتح ذراعيها إلا لأبناء الدائرة الأولى الضيقة جدا من دوائر المتناوبين على السلطة.

الأحداث ذكرتني بما كانت تنشره الصحافة الفرنسية منذ بضعة أشهر، والتي أكدت أن زعزعة الاستقرار في الجزائر بفض النظر عن الأسباب، سيعرضها لهجرة جماعية من الجزائريين باتجاهها قدرتهم بأكثر من عشر ملايين جزائري، ولم يلق هذا التحذير ما يجب من الاهتمام والدعم لدى حكومات الدول الأوروبية التي كانت باريس تحاول إقناعهم بخطورة الوضع. وأعتقد أن أحداث محاصرة المركز الثقافي الفرنسي قد تثبت للرأي العام الأوروبي، الموقف الفرنسي المتخوف من هجوم الجزائريين على باريس، فالمشهد يقوى إلى حد كبير موقف فرنسا وطروحاتها أمام شركائها الأوروبيين ويعطي مصداقية أكثر الآن لتحذيراتها وتقاريرها الأمنية المنشورة في صحفها.

ما حدث يدعو حقا للتساؤل هل هي تجربة مصفرة، لسيناريو قد يحدث لاحقا كما تقول الصحافة الفرنسية أم فقط صدفة عابرة، شخصيا ونظرا لمعرفتي بالأوروبيين لأنهم لا يؤمنون بشيء اسمه الصدفة أو الاعتباطية في السلوك، فأعتقد أن الأمر تجريبي يراد منه استخلاص الدروس والعبر وإقناع الشركاء بصواب التحليل الفرنسي، وللأسف الشديد الواقعة التي حصلت في البلد تؤكد ذلك.

التقارير التي نشرت في الصحافة الجزائرية وحذرت مما تقوم به الحكومة بعد إعلانها العلني والصاخب عن حالة إفلاس الجزائر، زرعت حالة اليأس والإحباط لدى المجتمع وخاصة عند الشباب وزاد في حدة الإرباك لديهم وتوسعت تلك الحالة إلى من هم في الجامعات وفي سنوات متقدمة من دراستهم، وأصبحوا يفكرون هم أيضا في البحث عن مستقبل أحسن خارج بلدهم والالتحاق بالشباب الجديد الحاصل على شهادة البكالوريا مؤخرا ضمن طوابير التسجيل في الجامعات الفرنسية بسبب معرفتهم باللغة الفرنسية لأن هناك أيضا شباب آخر يهاجر إلى بلدان ناطقة باللغة الإنجليزية.

حالة الخوف من المستقبل أو من 'الجحيم' على حد تعبير الوزير الأول ترهب الشباب وترعبهم وتجعلهم يتخبطون في البحث عن الحلول أمام هذا الانسداد المبرمج، ولكل شاب حلوله حسب قدراته وكفاءاته وأمنيته ومن الطبيعي أن يبحث عن مخرج للكابوس التي تتابعه في كل لياليه وتزيد من جرعات التشاؤم.

سواء كانت العملية مخطط لها أو عفوية فالصور التي شاهدها العالم دليل على حجم الفضيحة، وتؤكد مرة أخرى بأن الأمور ليست على ما يرام في بلد الشهداء وهو يحتفل بالذكرى 63 من اندلاع الثورة التحريرية المجيدة.

■ من بروكسل لفضير فراط

صعفي معتمد لدى الاتحاد الأوروبي والعلف الأطلسي

بعد إقصائهم من المشاركة في مسابقة الماجستير والدكتوراه وتشكيكهم في مصداقيتها

طلبة النظام الكلاسيكي يهددون بالاحتجاج الأسبوع المقبل

■ قوائم المقبولين في الماجستير والدكتوراه تغير يوميا بجامعة سعيد حمدين!

مسابقة الماجستير بجامعة سعيد حمدين والخروبية عدة تغييرات طيلة أيام، كما أن بعض القوائم لم تحو المعدلات، وهو ما يبرهن على أن الكثير من الأطراف كانت تتدخل كل مرة لحذف بعض الأسماء وإضافة غيرها". كما ندد طلبة جامعة وهران بنتائج القوائم الأولية للطلبة المقبولين لاجتياز مسابقة الماجستير والدكتوراه، حيث أقصي أصحاب المعدلات العالية واحتوت القوائم طلبة آخرين، وهو ما أثار العديد من علامات الاستفهام من طرف الطلبة المشاركين، بخصوص المعايير التي تعتمدها الجامعة في اختيار الطلبة.

وتعرف العديد من جامعات الجزائر غليانا هذه الأيام بسبب ظهور نتائج مسابقة الدكتوراه، على مستوى بعض الجامعات، على غرار جامعة ورقلة حيث اتهم الطلبة مدير الجامعة بالانحياز لأفراد من عائلته ومعارفه، فيما تعتزم معظم الجامعات إجراء المسابقة في غضون الشهر الجاري، التي ينتظر أن تعرف عدة احتجاجات، ومطالبة العديد من المستأبسين بضرورة تدخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإعادة النظر في شروط الترشح لاجتياز هذه المسابقات المصيرية وإغلاق الثغرات التي تشوه صورتها.



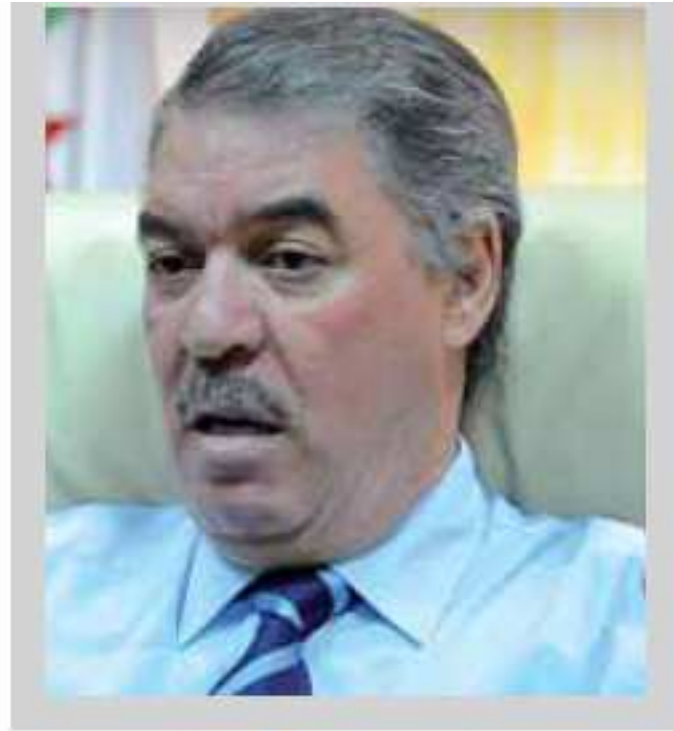
سعاد بوربيع

يعتزم طلبة النظام الكلاسيكي، للخروج في احتجاجات في مختلف الجامعات الجزائرية، هذا الأسبوع، من للمطالبة بوقف ما وصفوه بالفضائح على مستوى وزارة التعليم العالي، حيث لم يعد بإمكانهم المشاركة في مختلف مسابقات الماجستير إلا بنسبة تقل عن 10 بالمائة، من مجموع المقاعد البيداغوجية المقترحة، فيما لا يزال المئات من هؤلاء الطلبة الذين درسوا في النظام الكلاسيكي، يرغبون في اجتياز مسابقة الماجستير وذلك بعدما قررت مصالح وزارة التعليم العالي إغلاق جميع مسابقات الماجستير المفتوحة أمام خريجي النظام الكلاسيكي، ابتداء من هذا العام وتركت الاستثناء بالمدارس العليا فقط، وهو ما تسبب في فوضى وتدمير الطلبة الذين يطالبون بالمعادلة في الحظوظ للالتحاق بطور الماجستير، مع طلبة النظام الجديد، فيما تعرف العديد من الجامعات عدة تلاعبات في نتائج مسابقات الماجستير والدكتوراه.

وتعيش مختلف الجامعات الجزائرية هذه الأيام أوضاعا مشحونة بعد الإعلان عن قوائم المشاركين في مسابقات الماجستير والدكتوراه، حيث وجه العديد من الطلبة المقصين اتهامات لبعض

الأطراف، مشككين في مصداقية دراسة الملفات، متهمين بعض الأساتذة والمصالح الإدارية بالتلاعب في النقاط والمعدلات وتعمد رفض الملفات وخرق القوانين التنظيمية، حيث عرفت مشاركة طلبة النظام الكلاسيكي نسبة كبيرة، فيما تم إقصاء أغلب الملفات التي قدمت، بحجة أن طلبة النظام الجديد "ال أم دي" لهم الأولوية في اجتياز هذه الاختبارات، مما جعل طلبة النظام الكلاسيكي يتساءلون عن مصيرهم بعدما تم إغلاق مسابقات الماجستير في كل

الجامعات الجزائرية. وفي هذا الخصوص أكد عبد القادر حنيش المكلف بالبيداغوجيا في الاتحاد العام الطلابي الحر للبلاد، أن العديد من الطلبة سيخرجون في احتجاجات وطنية بداية من هذا الأسبوع، بعد الأحداث التي تخللت إجراء مسابقات الماجستير والدكتوراه، وتعليق القوائم في عدة جامعات جزائرية. وأضاف المتحدث "إن هناك العديد من التلاعبات التي حدثت في بعض الجامعات الجزائرية، فمثلا عرفت قوائم الناجحين في



الجامعة نحو الانفتاح

وقع وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، أول أمس، على ثلاث اتفاقيات تخص التكوين المتخصص ما بعد التدرج لفائدة إدارة النقل البحري للموسم الجامعي 2017-2018، وتتعلق اتفاقيتين بإدارة النقل البحري والخدمات اللوجيستية والخبرة البحرية، والتي تم توقيعهما من طرف المدير العام للشركة العامة للخدمات البحرية محمد ذيب ومدير المدرسة العليا للتجارة عبد العزيز صبوعة. أما الاتفاقية الثالثة فتتعلق بموضوع "القانون البحري"، حيث تم توقيعها بين مدير المدرسة العليا للتجارة ومدير كلية الحقوق بالجزائر العاصمة نور الدين لمطاعي، بهدف تطوير مؤهلات ومعارف إطارات النقل البحري.

خريج المدرسة السويسرية
محمد العربي تراب يؤكد:

الجزائريون وطنيون أينما حلوا.. وطلب العلم خارج البلاد مشروع

دافع أحد خريجي كلية الطب الجزائرية والحاصل على التخصص في التسيير والسياسة الصحية من مدرسة الدراسات العليا التجارية بلوزان السويسرية محمد العربي تراب عن عشرات الآلاف من الشباب الراغبين في الهجرة لإكمال تعليمهم، معتبرا طلب العلم مشروع علمي بحث بعيدا عن المزايدات السياسية الجوفاء، لأن الشاب - حسبه - سيكرس نفسه ومؤهلاته في المستقبل لخدمة الجزائر بعد العودة إلى بلده، وشدد ذات المتحدث في حديثه مع موقع "سكوب" على ضرورة تمكين الطالب المهاجر وسهيل آليات عمله والاستثمار في قدراته التي اكتسبها خلال فترة اكتسابه، وكذا تعبيد جل الطرق من أجل عودته للوطن على شرط أن تكون طريقة سلسة وجيدة لاسترجاع العقول المهاجرة وذلك بتكريس مبدأ تساوي الفرص. وعلق المصدر ذاته على طريقة تداول صور المصطفين أمام المعهد الفرنسي التي أثارت ضجة خاصة مع تزامنها بالذكرى الـ 63 لاندلاع الثورة المجيدة، مشيرا إلى أن الجزائر مستهدفة، مضيفا أن هناك عدو يترصد بالشباب ويستثمر في الهفوات، داعيا الشباب للعمل على تطوير المستوى العلمي والثقافي وتبني خطاب الأمل وتشجيع أصحاب الإمكانيات وأخذ العبرة من الشباب الجزائري الناجح.

زهرة. ح

مدارس اللغة الإنجليزية تقتحم "سيلا" لأول مرة وتقدم عروضها

الدراسة في "لندن" تغري الطلبة وتفتح شهية الباحثين عن آفاق أوسع

□ المراهقون الأكثر تواجدا في دور النشر البريطانية والأمريكية

يشهد نفس الإقبال كما حدث في السنوات الماضية وهو ما أكد تراجع مكانة هذه اللغة وسط الشباب والطلبة الجزائريين والباحثين عن فرص عمل في بريطانيا ودول الخليج التي تستحوذ فيها اللغة الإنجليزية على سوق العمل.

دار "سكارلات لآتر" تعود للصالون بعد سنوات من الغياب

استطاعت دار النشر البريطانية "سكارلات لآتر" استقطاب شريحة واسعة من المراهقين والشباب والطلبة الباحثين عن كتب وروايات باللغة الإنجليزية، حيث استطاعت الدار توفير الروايات الأشهر والأكثر مبيعا في العالم لزوارها الذين تواجدوا بكثرة لافتاء روايات مكتوبة بلغتها الأصلية وحسب ممثل دار "سكارلات لآتر" شأن الفئة العمرية ما بين 14 سنة إلى 24 سنة هي الفئة الأكثر اقتناء للروايات والكتب الإنجليزية معتبرا أن الدار عادت بعد غياب سنوات لتضع بصمتها ضمن هذه الاحتفالية التي تشهد سنويا إقبالا كبيرا من قبل الشباب والطلبة الجزائريين. وأضاف ممثل هذا دار سكارلات لآتر أن الدار قدمت هذا العام ضمن مجموعة من دور النشر المهمة بالكتاب الإنجليزي الموجه للشباب على غرار دار "بينتقن روندوم هاوس" القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية ودار "وورد وورث إيديشن" و"هاشات" من بريطانيا.

سهام حواس



حظيت اللغة الإنجليزية باهتمام كبير من قبل زوار المعرض من الشباب والمراهقين الذين بحثوا عن دور النشر الأجنبية التي تهتم بهذه اللغة وإسعة الانتشار في إشارة واضحة إلى استحواد هذه اللغة على شريحة كبيرة من الشباب الباحثين عن فرص عمل أكبر ومجالات أوسع في مشوارهم العملي وهو ما فسر التواجد الكبير للشباب داخل أجنحة دور النشر التي تحمل أعلام بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

مدرسة "أبي سكول" تقدم عروضها المغربية

لأول مرة وعبر أجنحة الصالون قدمت مدارس اللغات الأجنبية عروضها لزوار الصالون الدولي للكاتب في طبعته الواحدة والعشرين، واختارت مدرسة أبي سكول بدالي إبراهيم بالعاصمة فرصة الإقبال الكبير للشباب والطلبة لتقديم عروضها لتدريس اللغة الإنجليزية داخل الجزائر وخارجها، وتقدم المدرسة فرصة للطلبة والشباب وحتى الأطفال في سن 11 سنة الدراسة في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية لمدة خمسة عشر يوما بثلاثين ساعة بمعدل ساعتين في اليوم، وتقوم المدرسة بتسهيل إجراءات تنقل الطلبة من الجزائر إلى بريطانيا في عرض يعتبر حسب ممثلة الدار من بين أكثر العروض تميزا والأقل تكلفة للطلبة الجزائريين. واعتبرت ممثلة الدار ان الإقبال على عروض الدراسة في الخارج تضاعف في السنوات الأخيرة بعد رغبة الكثير في تعلم اللغة

الفرنسية تفشل في استقطاب الشباب

يبدو أن اللغة الفرنسية لم تعد المطالب الأول للشباب الجزائري الباحث عن تعلم لغة أخرى، حيث شهدت أجنحة العرض الخاصة بهذه اللغة تذبذبا كبيرا وتراجعا في استقطاب الطلبة الجزائريين، كما عرف جناح المركز الثقافي الفرنسي غيابا كبيرا للزوار ولم

في منح الفيزا للراغبين في السفر والتعلم والتواجد بلندن لمدة 15 يوما. نفس الانطباع وجدناه لدى طلبة آخرين قصدوا المعرض للبحث عن مدرسة "أبي سكول" والتي رُوّجت لنفسها عبر مواقع التواصل الاجتماعي واستطاعت كسب ثقة العديد من الطلبة من خلال تنظيم رحلات دراسية ناجحة للطلبة والتي تمكن من خلالها الطالب من الدراسة والاستمتاع بجولات سياحية في عاصمة الشباب.

شكلت حلما بالنسبة للكثير من الطلبة الجزائريين، ومن بين الطلبة المهتمين بالعروض الشاب أسامة الذي يزاول دراسته في جامعة دالي إبراهيم أكد هذا الأخير في حديثه للحوار أن الرغبة في أخذ المزيد من هذه اللغة ومن موطئها الأصلي يغري الكثير من الشباب خاصة وأن تكلفة هذه الدورات ليست مرتفعة ويمكن لمتوسط الدخل ان يحصلوا عليها، وحسب ممثلي المدرسة فإن نسبة قبول الملفات عالية جدا وتادرا ما يحدث إشكال

الانجليزية وإتقانها بشكل يضمن لهم الحصول على فرص عمل أكثر خاصة وأن هذه اللغة باتت الأكثر استعمالا وطلبا من قبل الشركات الموظفة في الجزائر والعالم، وحسب زوار جناح مدرسة أبي سكول بجناح القصبية فإن البحث عن أفضل العروض دهمهم إلى الاقتراب من مدارس تعليم اللغة الإنجليزية المنتشرة بكثرة في العاصمة لكن القليل منها فقط من يمنح إمكانية التعليم في بريطانيا في جولات دراسية وسياحية

الفائز بجائزة الشباب العربي للتنمية المتكاملة
الدكتور بريك الله حبيب لـ "الحوار":

شباب الجزائر صنع المعجزات وسما بالوطن في سماء العالم

■ الجميل أن تنجح وأنت محاصر بالمشاكل
وتكون سببا في رفع راية بلدك



تحدث الدكتور بريك الله حبيب الفائز بجائزة الشباب العربي للتنمية المتكاملة في اللقاء الذي جمعه بـ "الحوار" عن مشاركة شباب الجزائر المبدع في هذه المسابقة وافتكاكه المرتبة الأولى والثانية، كما تطرق المتحدث ذاته إلى العديد من النقاط التي تخص هذه الجائزة.

حاورته: نسيرة سيد علي

■ كنت ضمن الفائزين
الأربعة الذين مثلوا
الجزائر في جائزة الشباب
العربي للتنمية المتكاملة
لشباب العربي المتميز،
هلا حدثتنا عن هذه
المشاركة؟

شاركت الجزائر بست متبارين لخوض غمار المسابقة الخامسة بجائزة الشباب العربي للتنمية المتكاملة للشباب العربي المتميز، وتم انتقاء أربعة من ضمن المشاركين الـ 6، فقد تحصلت أنا على المرتبة الأولى في مجال التوثيق التاريخي، فيما فاز المتسابق قادة قبيل على المركز الأول في مجال الإبداع الفني، وتحصل سلطان جبابلي على المرتبة الثانية في التخصص ذاته، أما في الميدان الرياضي فقد فاز بن سديرة يوسف بالمركز الأول وأسما حملواي بالمركز الثاني في المجال ذاته، بينما تحصل محي الدين اسكندر على المركز الثاني في مجال الإعلام، وقد تم عرض الأعمال المشاركة على لجنة تحكيم تتكون من خبراء دوليين وسفراء

يمكن اعتبار هذا النجاح نجاح الجزائر كلها، والعناصر المشاركة في هذه المسابقة توجت بالمراتب الأولى والثانية يعدون مفخرة للجزائر، والجزائر حبلتي بالمبدعين في شتى المجالات، قادرين على صنع المعجزات وأي نجاح يبث لدى الفائز روح المثابرة والاجتهاد لخدمة الصالح وتشريف العلم الوطني خارج حدوده ومصداقية الشباب المتميز والمتفرد والمبدع في شتى المجالات ومناحي الحياة.



الدولية، لم يدفعهم إليها حب الذات والتميز الشخصي، بقدر ما كان مهمهم خدمة الجزائر لا غير، الجائزة ميزها حضور قوي وافتكاكنا للمراكز الأولى والثانية لم تكن سهلة، وهي تعبر عن مدى نضج الآلة الفكرية لشباب الجزائر الذي يعد بالكثير، لكن أشير إلى أنه جيدا لو يتبع هذا التنوع الغفلة من وزارة الشباب والرياضة والتعليم العالي والثقافة لتضج المواهب والإشادة بالمجهودات الجبارة التي يقدمها الشباب الجزائري من أجل تشريف الألوآن الوطنية على المستوى الدولي وذلك لتحفيزهم على العمل والإبداع.



المتعبين، وفي مقدمتهم السفير محمد ربيع أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المستشار علياء غنام مديرة إدارة منظمات المجتمع المدني بجامعة الدول العربية، الدكتورة مشيرة أبوغالي مؤسسة ورئيس الإدارة لمجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة، الدكتور مسطفي السيد الأمين العام للجمعية الملكية الخيرية للبحرين، الكاتب الصحفي أمين كمال منصور عضو الهيئة الاستشارية لمجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة، والحمد لله فقد تم اختيارنا من بين المتسابقين الذين يمثلون مختلف الدول العربية، وفازت الجزائر بالمراكز الأولى والثانية حسب كل تخصص.

متمتعين، وفي مقدمتهم السفير محمد ربيع أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المستشار علياء غنام مديرة إدارة منظمات المجتمع المدني بجامعة الدول العربية، الدكتورة مشيرة أبوغالي مؤسسة ورئيس الإدارة لمجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة، الدكتور مسطفي السيد الأمين العام للجمعية الملكية الخيرية للبحرين، الكاتب الصحفي أمين كمال منصور عضو الهيئة الاستشارية لمجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة، والحمد لله فقد تم اختيارنا من بين المتسابقين الذين يمثلون مختلف الدول العربية، وفازت الجزائر بالمراكز الأولى والثانية حسب كل تخصص.

■ كيف كانت مشاركتك في هذه المسابقة؟

اطلعت على محتوى المسابقة من خلال مشاركة أحد زملاء من جامعة واد



الجميل أن تنجح وأنت في قمة المشاكل، وأن تفرض وجودك وأنت تحاصر كآلام -الحقيرة- في محاولة منهم لتضييق الخناق عليك وحبس أنفاسك فكريا لكن ورغم كل هذا وما أواجهه في المركز الجامعي تندوف، وتوقيفي عن العمل بقرار تعسفي ومحجف وتوقيف راتبي الشهري.

■ كلمة أخيرة..

الجميل أن تنجح وأنت في قمة المشاكل، وأن تفرض وجودك وأنت تحاصر كآلام -الحقيرة- في محاولة منهم لتضييق الخناق عليك وحبس أنفاسك فكريا لكن ورغم كل هذا وما أواجهه في المركز الجامعي تندوف، وتوقيفي عن العمل بقرار تعسفي ومحجف وتوقيف راتبي الشهري منذ 6 أشهر عن طريق استعمال قوة المنصب، إلا أن ذلك كله لم يكن من عزيمتي في مواصلة جهودي لخدمة بلدي وتشريفها في المحافل الدولية، والفضل يرجع لله سبحانه، ثم إلى والدي الكريمين، وعليه أقم هذا العنبر وعبر جريدة "الحوار" لأخاطب وأوجه ندائي إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور للتدخل ووضع حد لتعسف الإداري الذي أعاني منه واللامبالاة والفوضى التي ميزت المركز الجامعي تندوف منذ فترة طويلة.

الوطني خارج حدوده ومصداقية الشباب المتميز والمتفرد والمبدع في شتى المجالات ومناحي الحياة.

■ ما تقييمك للمشاركة الجزائرية في هذه الجائزة؟

كانت مشاركة مشرفة خاصة وأن الجائزة تقدم إليها شباب عربي يمثلون 22 دولة عربية، والمشاركون الجزائريون دفعهم حب الوطن وتمثيله في المحافل

■ ماذا أضاف لك هذا التنويع؟

صراحة يمكن اعتبار هذا النجاح نجاح الجزائر كلها، والعناصر المشاركة في هذه المسابقة توجت بالمراتب الأولى والثانية يعدون مفخرة للجزائر، والجزائر حبلتي بالمبدعين في شتى المجالات، قادرين على صنع المعجزات وأي نجاح يبث لدى الفائز روح المثابرة والاجتهاد لخدمة الصالح وتشريف العلم

فيما يتم في جانفي القادم دراسة الظاهرة في الوسط الجامعي استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات 2018-2022

الناجمة عنها. وأعلن السيد بن حلة، بالمناسبة عن مشروع إطلاق دراسة ميدانية مماثلة في الوسط الجامعي ابتداء من شهر جانفي سنة 2018. وتم إنجاز الدراسة الميدانية حول المخدرات في الوسط المدرسي (التعليم المتوسط والثانوي) من قبل المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية في أفريل 2016، على شكل استبيان يتكون من 119 سؤالاً، وتم إطلاقها بعد الدراسة الوبائية الوطنية التي تم إنجازها سنة 2010 حول انتشار استهلاك المخدرات.

نتائج الدراسة الميدانية حول المخدرات في الوسط المدرسي، والتي تم الإعلان عنها في أكتوبر 2016، ضمن المحاور الاستراتيجية المرتقب إطلاقها أن هذه الأخيرة سيتم تجسيدها بمساهمة ممثلين عن الدوائر الوزارية ومختلف القطاعات المعنية قصد إشراك أكبر عدد من الفاعلين والخبراء في الصياغة والتنفيذ، مشيراً إلى أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى ضمان رعاية صحية للأشخاص الذين يعانون من تبعية للمخدرات بصفة عامة، مع السهر على تخفيض انتشار نسبة الاستهلاك، والعمل على التقليل من الأخطار الاجتماعية والأضرار الصحية

كشفت المدير العام للديوان الوطني للمخدرات وإدمانها محمد بن حلة، أول أمس، عن مشروع إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات للفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، تركز على الوقاية والتحسيس حول مخاطر المخدرات والعلاج وتقليل ظاهرتي «العرض والطلب» على هذه السموم، معلناً في السياق ذاته عن إطلاق دراسة حول انتشار استهلاك المخدرات في الوسط الجامعي في جانفي القادم

• ق / و

وأوضح بن حلة، في تصريح للصحافة على هامش لقاء حول أهمية استغلال

بمشاركة 20 جامعة من 11 دولة

النظام البيئي والتنمية المستدامة محور مؤتمر دولي بتمنر است

ينظم مرة كل أربع سنوات، من خلاله يتم الكشف عن نتائج تجارب من طرف أساتذة دوليين وخبراء وتبادل الخبرات والأفكار في المجال والتخصصات، مؤكداً أن اختيار تمنر است، جاء لأن المحيط الإيكولوجي فيها ملائم لهذا المؤتمر، مما سيؤهل المنطقة في السنوات القادمة لاحتضان مشاريع في خصوص التنمية المستدامة.

في نفس السياق، أضافت بوعمره أمينة أستاذة إيكولوجي العنابر الحيوانية «للشعب»، أن المؤتمر هو فرصة لاستكشاف الأهميات والتنوع المتواجد فيها خاصة وهي طبيعة لا تزال غبراء من خلال التنوع المتواجد فيها من نباتات وحيوانات وحشرات، وغيرها مما سيجعل مثل هذه الفعاليات خطوة مهمة لدفع الولاية في شتى المجالات سواء سياحة أو تنمية مستدامة وهذا من خلال الأبحاث التي ستجرى فيها مستقبلاً. من المنتظر أن يشهد المؤتمر إلقاء 19 محاضرة و30 إتصالاً مباشراً في مجال النظام البيئي والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة.

تمنر است: محمد الصالح بن حود

يناقش مجموعة من الباحثين والأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي الحاج موسى أقي خاموخ بعاصمة الأهميات، ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الخامس، موضوع النظام البيئي والتنوع البيولوجي والإيكولوجي، والتجمعات الحيوانية ومساهماتهم في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا بتبادل الآراء والأفكار ونتائج التجارب السابقة، ودراساتها مع المحيط الإيكولوجي الموجود في ولاية تمنر است، ما جعل القائمين عليه يختارون إنعقاد طبعة هذه السنة في عاصمة الأهميات التي تبقى محفزة ومستقطبة لدراسات مستقبلية تعطي دفعا كبيرا للمنطقة في المستقبل وفي شتى المجالات.

فعاليات المؤتمر، المنظم من طرف مخبر التنوع البيولوجي التابع لجامعة العلوم التكنولوجية هواري بومدين، بالتنسيق مع المركز الجامعي بعاصمة الأهميات، المتواصل على مدى ثلاثة أيام، يشهد مشاركة 20 جامعة من 11 دولة على غرار (إيران، تونس، بلجيكا، تركيا، سوريا، إسبانيا، لبنان، سوريا، المغرب، فرنسا).

أكد عميد جامعة هواري بومدين بروفيسور محمد سعدي لـ «الشعب» أهمية المؤتمر الذي

من خلال عملية تكوين إطارات القطاع، زعلان يشدد

ضرورة وضع حد لتكاليف الخدمات اللوجيستية في مجال النقل البحري

ووضع حد لهذا الإنفاق لتواصل من خلال ضمان تأهيل الموارد البشرية كشرط أول وأساسي مبرزا حاجة النقل البحري الماسة أكثر من أي وقت مضى لتشجيع تطوير الطاقات والمهارات على اعتبار أنها مجالات حيوية للاقتصاد الوطني. وفي السياق جدد الوزير عزم السلطات العمومية بقيادة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على دعم وتعزيز التعاون بين المؤسسة الاقتصادية والجامعة بغية تنمية العنصر البشري مبرزا أنه العنصر البشري أساس التنمية وتطور الوطن. وشدد الوزير على ضرورة أهمية مقياس الخدمات اللوجيستية الذي يدرس بمركز التكوين في التسيير البحري والمرفئي التابع للشركة العامة للخدمات البحرية في تطوير القدرة التنافسية للمنتجات سيما منها ميدان التصدير.



في أوروبا. ويفرض هذا الواقع عليه كأول مسؤول على قطاع النقل-كما قال- العمل على تطوير هذا المجال الحيوي و الهام

● كشف وزير الأشغال العمومية و النقل عبد الغاني زعلان من تيبازة أن تكاليف الخدمات اللوجيستية في مجال النقل البحري تقدر بـ30 بالمائة من إجمالي المنتجات المصدرة ما يستدعي وضع حد له من خلال ضمان تكوين متخصص لإطارات القطاع. وأوضح الوزير في كلمة بمناسبة إشرافه بالمدرسة العليا للتجارة بالقليلة رفقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي طاهر حجار على مراسيم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تكوين متخصص في ما بعد التدرج لفائدة إطارات قطاع النقل البحري أن الجزائر تنفق سنويا بمبالغ ضخمة بالعملة الصعبة للنقل البحري للبضائع فيما تكلف بمبالغ الخدمات اللوجيستية نسبة 30 بالمائة من إجمالي المواد المصدرة في الوقت الذي لا تتعد فيه النسبة 10 بالمائة

CONVENTIONS ENTRE LA GÉNÉRALE MARITIME ET L'UNIVERSITÉ

TAHAR HADJAR fera savoir que les conventions ont aussi pour objectif de rapprocher le monde universitaire et la sphère économique. Selon lui, «un travail en profondeur se mène pour sortir l'université de sa tour d'ivoire, en s'ouvrant, voire en s'impliquant directement dans la vie économique»



La ressource humaine au cœur de l'investissement économique

Mohamed Dib, directeur général de la Société générale maritime (Gema), a signé, jeudi dernier, au siège de l'École supérieure du commerce (ESC) de Koléa, trois conventions, deux avec Abdelaziz Seboua, directeur général de l'école, et la troisième avec Noureddine Lamtaï, doyen de la faculté de droit (Université Alger 1). Elles portent sur l'ouverture de formations en post-graduation au profit des cadres de la Gema dans les spécialités de l'administration des transports maritimes et des services de la logistique, l'expertise maritime et du code maritime. La cérémonie de signature s'est déroulée en présence d'Abdelghani Zaâlane et Tahar Hadjar, respectivement ministre des Travaux publics et des Transports et de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, et du wali de Tipasa. Dans son allocution, Zaâlane a mis en relief la nécessité d'investir dans l'élément humain. «Les conventions s'inscrivent dans le sillage du programme du président de la République sous-tendant l'investissement humain, lui-même au cœur de toute dynamique économique», a-t-il affirmé. «Les pouvoirs publics dépensent annuellement des sommes faramineuses dans le cadre des activités liées au transport maritime de marchandises. Notre devoir est de réduire cette charge,

en conférant à ce créneau les outils nécessaires afin de lui garantir son essor», a-t-il ajouté. Le ministre fera savoir que les coûts inhérents au transport maritime et aux services de la logistique représentent 30% du coût global à l'exportation, contre seulement 10% en Europe. La résorption de cet écart qui impacte négativement les exportations nécessite au préalable, selon lui, «un effort soutenu en termes de formation de la ressource humaine. La Gema, à travers son centre de formation Gemaform, a déjà pris en charge la formation de 800 employés en une année. «Les conventions, à l'instar des accords de partenariat avec d'autres entreprises (la CAAT, l'ENMTV et la Cnan-Nord), visent à doter la Gema de programmes et de compétences», a renchéri le ministre. Pour lui, les formations dans les spécialités en post-graduation permettront aux cadres concernés d'allier connaissances académiques et savoirs techniques.

L'UNIVERSITÉ-ENTREPRISE

Tahar Hadjar fera savoir que les conventions ont aussi pour objectif de rapprocher le monde universitaire et la sphère économique. Selon lui, «un travail en profondeur se mène pour sortir l'université de sa tour d'ivoire, en s'ouvrant, voire en s'impliquant directement dans la vie économique». «Avec la concrétisation des réformes, le visage de l'université va changer de manière à ce

qu'elle soit en phase avec la réalité socioéconomique», promet-il. Il citera le projet de l'université-entreprise. «Chaque université est tenue de mettre en œuvre ce projet pour s'ouvrir à son environnement. Ce projet sera structuré suivant un large partenariat avec la collectivité locale dont elle dépend, son environnement économique et en se basant sur les potentialités et les prédispositions de la région», a-t-il expliqué. «L'objectif est de faire de l'université un moteur de croissance par son apport scientifique et technique», a-t-il clamé.

L'initiative a été mise en chantier, selon le ministre, en septembre dernier. Il sera également question, selon Hadjar, de reconfigurer la carte universitaire de sorte à ce que des pôles d'excellence par spécialité et en adéquation avec les spécificités et les potentialités de chaque région voient le jour. «Actuellement, on constate une dispersion de l'offre de spécialités que nous essaierons d'éviter», a-t-il indiqué. La mise en application des lois, des textes d'application relatifs à la nouvelle loi sur la recherche scientifique et le développement technologique, et au cadre juridique permettra une jonction directe entre le monde universitaire et le sphère socioéconomique nationale. Plusieurs mesures y sont prévues pour faciliter au maximum le partenariat entre les deux entités.

■ Amirouche Lebbal

SIGNATURE DE TROIS CONVENTIONS À L'ÉCOLE SUPÉRIEURE DE COMMERCE **FORMATION EN POST-GRADUATION EN DROIT MARITIME**

Trois conventions-cadres ont été signées jeudi dernier à l'École supérieure de commerce de Koléa, pour la formation en post-graduation spécialisée (PGS) dans l'expertise maritime pour l'année universitaire 2017-2018.

La cérémonie s'est déroulée en présence des ministres des Travaux publics et des Transports, Abdelghani Zaâlanc, et de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, M. Tahar Hadjar.

Il s'agit de deux conventions signées entre le directeur général de la Société Générale maritime (Gema), M. Mohamed Dib, et le directeur de l'École supérieure de commerce, M. Abdelaziz Sebouaa, sur « la gestion du transport, la logistique et l'expertise maritime ». La troisième convention a été signée entre l'École de Koléa et la Faculté de droit d'Alger, représentée par son directeur, Nourredine Lemtai, sur le « droit maritime ».

La signature de ces trois conventions a pour objectif, « de renforcer des connaissances et des compétences des cadres du transport maritime, à même de contribuer au développement de l'économie nationale », a indiqué M. Zaâlanc à cette occasion, soulignant que « la ressource humaine et le secteur du transport maritime sont deux facteurs clés pour le développement de l'économie nationale ».

Le ministre a précisé que la signature de ces conventions s'inscrit dans le cadre de la mise œuvre du programme du Président de la République, M. Abdelaziz Bouteflika, qui souligne la nécessité d'établir une coopération et des relations fortes entre l'institution économique et l'université pour la formation des ressources humaines et les mettre au diapason des développements dans différents domaines.



Il a rappelé que l'Algérie dépense annuellement des sommes faramineuses en devises pour le transport maritime des marchandises, mettant l'accent sur l'importance de la formation spécialisée et l'acquisition des compétences susceptibles de réduire cette facture et mettre fin à ces dépenses continues. Après



avoir souligné le besoin de son secteur de ce type de spécialités, M. Zaâlanc a appelé les responsables de l'université et autres entreprises nationales à profiter de telles initiatives et conclure des conventions pour la formation de la ressource humaine. Pour sa part, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, M. Tahar Hadjar, a appelé à consacrer le principe de l'ouverture de

l'université sur l'environnement économique et social et de promouvoir leur rapprochement afin de réduire l'écart constaté entre les institutions économiques et l'université.

M. Hadjar a rappelé, dans ce sillage, le projet de l'entreprise, lancé par le ministère du secteur il y a deux ans, qui prévoit que chaque université doit établir une étude approfondie en coordination avec les autorités locales et les entreprises économiques et les organisations professionnelles de chaque région.

L'étude, qui devrait être finalisée à la fin de l'année universitaire, permettra, selon le ministre, de revoir le système de formation au niveau des universités algériennes et de créer des pôles universitaires spécialisés, à l'instar du pôle universitaire de Koléa qui comprend des écoles et des instituts nationaux en relation avec le domaine de la finance et de l'économie.

Le ministre a annoncé également que son département est en train d'élaborer de nouveaux textes de loi, qui permettront une meilleure flexibilité aux écoles supérieures et aux universités dans la mise en place de convention, sans avoir recours à la tutelle, en vue d'une meilleure valorisation des résultats de recherche. Il convient de rappeler, par ailleurs, que la première promotion de GemaForm sortira ce mois de novembre, après une année de formation sanctionnée par un diplôme en post-graduation spécialisée (PGS) en transport maritime et logistique.

Salima Ettouahria

ONLDT

La stratégie nationale de lutte contre la drogue 2018-2022 en cours d'élaboration

Le directeur général de l'Office national de lutte contre la drogue et la toxicomanie (ONLDT), Mohamed Benhalla, a fait état, jeudi dernier à Alger, de l'élaboration en cours d'une stratégie nationale de lutte contre la drogue (2018-2022) basée sur la prévention et la sensibilisation, sur les dangers des stupéfiants, sur les soins et sur la réduction de l'offre et de la demande en matière de drogue. Dans une déclaration à la presse, en marge d'une journée d'étude sur l'exploitation des résultats de l'enquête sur le fléau de la drogue en

milieu scolaire, qui ont été annoncés en octobre 2016, Benhalla a indiqué que «l'opération se déroule avec la contribution de représentants de départements ministériels et des différents secteurs concernés, en vue d'impliquer le plus grand nombre possible d'acteurs et d'experts à la mouture et à l'application de ce projet». Cette stratégie vise à garantir les soins aux personnes souffrant de dépendance en général, en œuvrant à la réduction de la consommation et à minimiser les impacts sociaux et sanitaires, a-t-il poursuivi. Plusieurs

données sont prises en compte lors de l'élaboration de cette stratégie, y compris les résultats de l'étude sur la toxicomanie en milieu scolaire visant à prémunir les élèves scolarisés contre ce fléau, selon le même responsable. Benhalla a annoncé, en outre, le lancement, à partir de janvier 2018, d'une étude similaire en milieu universitaire. L'étude en question a été réalisée sur le terrain en avril 2016 par le Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement (Cneap) sous forme d'un questionnaire comptant 119 questions.

ORGANISATION D'UN RASSEMBLEMENT DEVANT LE MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Les enseignants contractuels exigent leur titularisation

Les contractuels de l'enseignement supérieur réoccupent la rue. A l'appel de leur coordination nationale, des enseignants, venus des différentes universités du pays, ont organisé jeudi un rassemblement devant le ministère de l'Enseignement supérieur. «Les universités du pays fonctionnent avec 40% de contractuels. La situation déplorable de l'université est la conséquence directe de l'absence d'encadrement tous paliers confondus et de la précarisation du personnel enseignant. Par notre action, nous dénonçons la fuite en avant de la tutelle, qui refuse de prendre en charge nos revendications», s'indigne le coordinateur national des enseignants contractuels détenteurs de magister et de doctorat, Yahiaoui Nadir. Les protestataires ont brandi des affiches pour exiger la prise en charge par le département de Tahar Hadjar de leurs revendications : «Pas d'université de qualité sans prise en charge des revendications des enseignants contractuels», «Titularisation des enseignants contractuels»... Aucun représentant des enseignants n'a été reçu au ministère.

Organisés en comités locaux, les enseignants ont entrepris ces derniers mois plusieurs actions (juillet, août) pour exiger

la prise en charge de leur plateforme de revendications, dont la plus importante reste leur titularisation pour «comblé le déficit dans le secteur», précise une déclaration rendue publique à l'issue du rassemblement.

En juillet dernier, le ministre de l'Enseignement supérieur, M. Hadjar, a annoncé le recrutement de 2836 enseignants vacataires pour l'actuelle rentrée. «Malgré la crise financière par laquelle passe le pays, le ministère ouvre les portes du recrutement. Ainsi, près de 3000 enseignants vacataires seront recrutés, en prévision de la prochaine rentrée universitaire», a-t-il annoncé lors de l'ouverture des travaux de la conférence nationale des universités.

TEXTES DE LOI BAFOUÉS

Les enseignants s'appuient dans leur revendication sur les textes régissant l'enseignement supérieur : l'article 15 du décret exécutif 98-254 relatif à la formation doctorale, à la post-graduation spécialisée et à l'habilitation universitaire dispose que «les spécialités ouvertes en formation doctorale doivent être en adéquation qualitative et quantitative avec les besoins par filière et sous-filière en enseignants universitaires et

chercheurs».

Ils présentent aussi l'article 80 de l'ordonnance 06-03 portant statut général de la Fonction publique concernant le «recrutement direct» parmi les candidats ayant subi une formation spécialisée. Un autre argument plaide en leur faveur : le déficit en personnel enseignant (20 000). Dans leur déclaration rendue publique à l'issue de leur sit-in de jeudi, les protestataires dénoncent l'absence d'un recensement des postes vacants. «Le ministère de tutelle préfère se dérober en n'ouvrant pas de nouveaux postes budgétaires. Il se contente d'exploiter des contractuels qui représentent 40% de l'effectif global (64 000 pour 1,7 million d'enseignants, ndlr)», lit-on sur la déclaration.

Les contractuels comptent durcir leur mouvement en organisant des rassemblements au niveau des rectorats de toutes les universités du pays. «Nous maintenons la pression. La prochaine action sera des rassemblements devant tous les rectorats du pays pour montrer à la tutelle notre détermination. Nous n'allons pas lâcher jusqu'à la prise en charge de toutes nos revendications», signale le coordinateur national, Nadir Yahiaoui. **Nadir Iddir**

UNIVERSITÉ MOULOUD MAMMERI

Les étudiants dénoncent l'insécurité dans le campus

Les étudiants du département d'anglais de l'université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou (Hasnaoua) sont en grève depuis deux semaines en raison de l'insécurité dans le campus. Ils ont tenu, mardi dernier, un sit-in et fermé le rectorat et les bureaux administratifs de leur département, en signe de protestation contre l'absence de réaction des responsables de l'université.

Ils signalent des cas d'agressions, de provocations, d'intimidations, de harcèlements et de vols contre les étudiants, notamment les filles. Ces actes proviennent de personnes étrangères à l'université, qui traversent les franchises universitaires avec une facilité déconcertante, nous apprennent des étudiants. «Ces agissements néfastes permettent même à de ces individus de pénétrer dans le campus

universitaire avec leurs scooters, pour y slalomer et menacer des étudiants impunément autour des bâtiments de la cité», nous diront des membres du collectif étudiant. «Il n'y a pas vraiment d'agents de sécurité, hormis quelques gardiens qui ne peuvent y faire face». Faut-il rappeler que plusieurs étudiants ont, par le passé, fait déjà l'objet d'agressions à l'arme blanche dans des facultés de Boukhalfa, Tamda et Hasnaoua. En tout état de cause, la sonnette d'alarme a été tirée mardi dernier au niveau de ce département, après une assemblée générale des étudiants. Ces derniers se disent déterminés à maintenir leur mouvement de protestation jusqu'à l'instauration de la sécurité, du calme et de la sérénité à l'université.

S. Yermèche

DIRECTION DES FORÊTS DE MOSTAGANEM

Signature d'une convention avec l'École supérieure d'agriculture

Un mémorandum d'entente a été officiellement signé lundi entre la direction de l'École supérieure d'agriculture, relevant de l'université Abdelhamid-Ibn-Badis, et la direction des forêts de la wilaya de Mostaganem, dans l'objectif de permettre aux étudiants, futurs experts du monde biologique, d'effectuer des stages pratiques dans les espaces fores-

tiers dont dispose le département de Mostaganem. C'est ce qu'a indiqué le conservateur des forêts, Hanni Abderrahmane, dans une déclaration à la presse.

La convention stipule l'ouverture des espaces verts des forêts aux étudiants de l'école sous l'égide du ministère de l'Agriculture également, et encadrés par des ingénieurs de la direction des forêts de Mostaga-

nem qui les accompagneront lors des sorties sur le terrain et faciliteront le travail des stagiaires dans leur travail de recherche.

Par ailleurs, M. Hanni a indiqué qu'un programme vient d'être tracé par la direction de son administration visant à renforcer les déplacements vers les zones montagneuses des régions isolées de la wilaya afin de consigner toutes les

préoccupations sociales des populations locales relevant des compétences de la direction des forêts. en entreprenant des travaux d'ouverture de voies pédestres et forestières ainsi que le reboisement des massifs ravagés par les incendies de l'été dernier et des actions de soutien aux apiculteurs sinistrés afin de remettre leur activité sur pied.

M. SALAH

UNIVERSITÉ DE CHLEF

Les étudiants réclament le transport

LES ÉTUDIANTS de la ville côtière de Ténès, qui poursuivent leurs études dans les différentes facultés de l'Université Hassiba-Benbouali de Chlef, ont observé un arrêt de cours en fin de semaine pour réclamer la mise en service d'une ligne de

transport universitaire leur permettant de rejoindre l'université à partir de la daïra de Ténès, à 45 kilomètres au nord de la ville de la ville de Chlef. Cette revendication ne date pas d'aujourd'hui. Depuis l'année dernière, des étudiants ont épuisé

toutes les voies légales, multipliant les rencontres et les écrits aux autorités concernées, pour la prise en charge de leur revendication mais aucune suite favorable n'a été donnée à leur demande. Chaque étudiant est contraint de dépenser pas

moins de 120 DA chaque jour pour se rendre à l'université d'où l'utilité des bus universitaires qui soulageront énormément les étudiants et leurs parents sur le plan financier. Pour faire valoir leur droit au transport universitaire auprès

de l'office des œuvres universitaires, les étudiants de la daïra de Ténès ne comptent pas baisser les bras, car ils sont bien déterminés à poursuivre leurs démarches jusqu'à la satisfaction effective de leur revendication. **A. Ali**

BOUIRA Bras de fer entre le collectif autonome des étudiants et l'ONEA

En réaction à la grève de l'ONEA (Organisation nationale des étudiants algériens), le collectif autonome des étudiants de l'université *Akli Mohand Oulhadj* de Bouira est monté au créneau pour dénoncer «les graves dérives de cette organisation».

C'est la confusion à l'université !



l'année scolaire !», ont-ils ajouté. Le collectif autonome des étudiants appellera l'ensemble des étudiants à rejoindre normalement les salles de cours à partir de dimanche prochain, tout en évitant la confrontation avec les membres de cette organisation. Contacté par nos soins, le Recteur de l'université de Bouira, Pr Moussa Zireg, lancera un appel en direction de l'ensemble des étudiants pour «le respect des franchises et des valeurs universitaires, en favorisant le dialogue et la concertation, et à éviter toute sorte de violence ou de confrontation». Le Professeur Zireg affirmera, également, que l'ensemble des doyens et des directeurs de l'université sont disposés à débattre ouvertement des problèmes soulevés par les étudiants et les organisations estudiantines : «La fermeture et le blocage par la force des départements et des salles de cours ne sont une méthode pour exposer des préoccupations. Nous avons toujours été ouverts au débat et au dialogue avec les représentants des étudiants, qui peuvent, en toute liberté, exposer leurs préoccupations et revendications. Nos doyens et nos responsables sont aussi disposés de débattre avec nos étudiants et travaillent pour solutionner certains manques. Nous favoriserons toujours le dialogue constructif, mais nous n'hésiterons pas à appliquer la réglementation en cas de dépassements ou de violences» avertit, en substance, notre interlocuteur.

Oussama Khitouche

En effet, c'est dans une déclaration rendue publique mercredi, dont une copie nous a été transmise, que les étudiants du collectif autonome ont dénoncé ce mouvement de grève, qui paralyse l'université depuis dimanche dernier. Dans la même missive, le collectif autonome s'interroge sur la nature des revendications avancées par l'ONEA, les qualifiant d'«illogiques et de floues». Plus loin dans cette déclaration, les rédacteurs accusent ouvertement cette organisation de défendre des revendications et des intérêts personnels non-déclarés : «Cette organisation veut tirer des ficelles et des intérêts très restreints, à travers ce mouvement de grève illégitime et imposé par la violence et les dépassements contre nos étudiants, qui n'ont jamais été consultés

ou informés de cette grève, ni des revendications. Ces agissements, souvent violents et injustifiés, nous rappellent des événements douloureux qu'a vécus notre université et interpellent vivement les consciences sur l'urgence d'une solution rapide et objective», lit-on dans cette requête, également transmise au recteur. Le collectif autonome des étudiants dénonce, aussi, le blocage de l'ensemble des facultés et même du nouveau pôle universitaire par cette même organisation, qui n'a pas pu, selon eux, faire adhérer les étudiants à ce débrayage : «Après avoir fermé l'ensemble des facultés par la violence et le mépris à l'égard des étu-

dants, cette organisation est allée très loin, en bloquant les entrées du nouveau pôle universitaire, en interdisant ainsi aux étudiants d'y accéder. Beaucoup de dépassements ont été signalés par les étudiants, qui se sont retrouvés victimes d'insultes et même parfois d'agressions morales et physiques, perpétrées par les membres de cette organisation satellite. En réalité, c'est le seul moyen dont dispose cette organisation pour faire respecter le mot d'ordre de grève, car les étudiants n'ont pas été consultés en premier, et, ensuite, ne sont pas convaincus de l'utilité de cette grève, qui risque de pénaliser sérieusement le déroulement de

BÉJAÏA Journée d'étude nationale au Campus d'Aboudaou **«L'anglais, une exigence pédagogique»**

«Les langues de spécialité en général et l'anglais de spécialité en particulier, constituent une exigence pédagogique et une priorité scientifique pour l'Université Algérienne. Les besoins du marché de l'emploi sont de plus en plus complexes et exigeants, et les formations généralistes sont devenues insuffisantes. Par conséquent, il est désormais plus que nécessaire de penser à former des enseignants et des chercheurs en langues de spécialité en nombres suffisants. Autrement dit, il y a besoin de lancer des masters en anglais de spécialités que le ministère doit

inclure à sa nomenclature de formations de master de langues étrangères», telle est la conclusion de la première Journée d'étude nationale sur l'Anglais de Spécialités dans le contexte Algérien, organisée, jeudi dernier, par la faculté des lettres et langues, au campus Aboudaou de l'université de Béjaïa. Le doyen de la Faculté des Lettres et des Langues et représentant du recteur de l'Université de Béjaïa, tout en exprimant ses remerciements aux organisateurs pour le travail accompli durant presque une année en vue de préparer cette Journée d'étude, n'a pas caché sa

satisfaction quant à l'inauguration par la faculté des lettres et des langues de la salle de conférences du Centre national de l'aménagement linguistique amazighe. Les participants à cette Journée d'étude ont unanimement insisté sur «l'urgence de former des enseignants de l'anglais de spécialité à l'université, sur la nécessité de prendre en considération le contexte de l'utilisation de l'anglais de spécialité lors de la conception de cours, prendre en considération le caractère bilingue de la communication scientifique en Algérie, sur l'importance de l'étude des genres du discours dans l'analyse et l'enseignement de l'anglais de spécialité, sur la nécessité d'approfondir les recherches linguistiques sur les discours spécialisés dans les domaines de l'anglais maritime, l'anglais technique et scientifique, l'anglais des affaires, l'anglais médical, etc. sur la nécessité d'élaborer des programmes de l'enseignement de l'écrite académique sur la base des besoins des apprenants, et, enfin sur l'importance de décrire les besoins et les pratiques langagières en vue de l'élaboration de formations universitaires en langues appliquées à l'économie». L'objectif principal de cette Journée d'étude, selon les organisateurs, «est de décrire la situation actuelle de l'enseignement de la langue anglaise aux personnels et responsables socioéconomiques». Elle vise aussi, ajoute-t-on, à examiner la situation de l'utilisation de l'anglais dans ces milieux en question, ce qui implique la description de la nature et des caractéristiques de la communication en milieux socioprofessionnels; l'exploration des difficultés relatives à l'apprentissage des langues étrangères; l'analyse des besoins communicatifs et pédagogiques des apprenants; la proposition et l'expérimentation de solutions aux problèmes soulevés.

F.A.B.

ECOLE DE COMMERCE DE KOLÉA (TIPASA):

Signature de trois conventions de formation en post-graduation au profit du secteur maritime

Trois conventions de formation spécialisée (en post-graduation) dans le domaine du transport maritime ont été signées jeudi au siège de l'École supérieure de commerce de Koléa (Tipasa), en présence des ministres des Travaux publics et des Transports, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, respectivement Abdelghani Zaâlane et Tahar Hadjar, et du wali de Tipasa, Moussa Ghelai.

Signées au titre de l'année universitaire 2017/2018, les deux premières conventions, paraphées respectivement par le DG du Groupe générale maritime (Gema), Mohammed Dib, et le directeur de l'École supérieure de commerce Abdelaziz Seboua, portent sur une formation dans la gestion du transport maritime et de

la logistique, ainsi que l'expertise maritime. Quant au troisième accord, signé entre l'École de Koléa et la faculté de Droit d'Alger, représentée à l'occasion par son directeur Noureddine Lemtai, il porte sur le droit maritime, dans un objectif de développement des aptitudes des cadres du transport maritime et, partant, de l'économie nationale en général, considérant que l'élément humain et le transport maritime constituent deux maillons indissociables de cette équation (développement), a souligné le ministre des Travaux publics et des Transports, Abdelghani Zaâlane.

La signature de cette convention, inscrite au titre de la mise en Œuvre du programme du Président de la République, M. Abdelaziz Bouteflika, préconise l'impérative instauration

d'une relation de coopération entre l'entreprise économique et l'université en vue de la qualification de la ressource humaine et sa mise au diapason des mutations en cours, a-t-il ajouté. Pour souligner l'importance de ces conventions, le ministre a indiqué que l'Algérie consent annuellement des dépenses colossales en devises, dans le domaine du transport maritime, que cette formation qualifiante pourrait aider à réduire considérablement.

En 2016, le Groupe général maritime avait signé un accord couronné par la formation, pour la première fois, d'une promotion de cadres du secteur de transport maritime, une expérience réussie, qui a suscité la signature d'une autre convention relative à la gestion du transport maritime et de la logistique, laquelle a

été élargie à l'expertise maritime. M. Zaâlane n'a pas manqué d'appeler, à l'occasion, les responsables des universités et des entreprises publiques à multiplier ce type d'initiatives et d'accords visant la mise à niveau de l'élément humain. Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a plaidé, quant à lui, pour la consécration du principe d'ouverture de l'université sur son environnement socioéconomique et leur rapprochement.

Il a, à ce titre, rappelé les objectifs du projet de l'entreprise, lancé par le ministère de tutelle depuis deux années, préconisant la mise au point, par chaque université du pays, d'une étude globale sur la région dont elle relève, en coordination avec les autorités locales, les

entreprises économiques et les organisations professionnelles.

L'étude, attendue au parachèvement à la fin de l'année universitaire, devrait permettre, selon le ministre, la révision du système de formation au sein des universités algériennes, avec la création de pôles universitaires spécialisés adaptés à chaque région. Il a cité, à titre d'exemple, le pôle universitaire de Koléa qui abrite des écoles et instituts nationaux en relation avec les finances et l'économie. M. Hadjar a dévoilé, en outre, la préparation, en cours, de lois accordant plus de latitude aux écoles et universités afin de signer des conventions sans recourir au ministère de tutelle, dans une démarche visant la valorisation des résultats de la recherche scientifique, a-t-il dit.

Tipasa/ Ecole de commerce de Koléa

Signature de trois conventions de formation au profit du secteur maritime

■ Trois conventions de formation spécialisée (en post-graduation) dans le domaine du transport maritime ont été signées jeudi au siège de l'Ecole supérieure de commerce de Koléa (Tipasa), en présence des ministres des Travaux publics et des Transports, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, respectivement Abdelghani Zaâlane et Tahar Hadjar, et du wali de Tipasa, Moussa Ghelai.



Par Ahlem N.

Signées au titre de l'année universitaire 2017/2018, les deux premières conventions, paraphées respectivement par le DG du Groupe général maritime (Gema), Mohammed Dib, et le directeur de l'Ecole supérieure de commerce, Abdelaziz Seboua, portent sur une formation dans la gestion du transport maritime et de la logistique, ainsi que l'expertise maritime. Quant au troisième accord, signé entre l'Ecole de Koléa et la

faculté de Droit d'Alger, représentée à l'occasion par son directeur Nouredine Lemtai, il porte sur le droit maritime, dans un objectif de développement des aptitudes des cadres du transport maritime et, partant, de l'économie nationale en général, considérant que l'élément humain et le transport maritime constituent deux maillons indissociables de cette équation (développement), a souligné le ministre des Travaux publics et des Transports, Abdelghani Zaâlane. La signature de cette convention, inscrite au titre de la

mise en œuvre du programme du président de la République, Abdelaziz Bouteflika, préconise l'impérative instauration d'une relation de coopération entre l'entreprise économique et l'université en vue de la qualification de la ressource humaine et sa mise au diapason des mutations en cours, a-t-il ajouté. Pour souligner l'importance de ces conventions, le ministre a indiqué que l'Algérie consent annuellement des dépenses colossales en devises, dans le domaine du transport maritime, que cette formation qualifiante

pourrait aider à réduire considérablement. En 2016, le Groupe général maritime avait signé un accord couronné par la formation, pour la première fois, d'une promotion de cadres du secteur de transport maritime, une expérience réussie, qui a suscité la signature d'une autre convention relative à la gestion du transport maritime et de la logistique, laquelle a été élargie à l'expertise maritime. M. Zaâlane n'a pas manqué d'appeler, à l'occasion, les responsables des universités et des entreprises publiques à multiplier ce type d'initiatives et d'accords visant la mise à niveau de l'élément humain. Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a plaidé, quant à lui, pour la consécration du principe d'ouverture de l'université sur son environnement socio-économique et leur rapprochement. Il a, à ce titre, rappelé les objectifs du projet de l'entreprise, lancé par le ministère de tutelle depuis deux années, préconisant la mise au point, par chaque université du pays, d'une étude globale sur la région dont elle relève, en coordination avec les autorités locales, les entreprises économiques et les organisations professionnelles. L'étude, attendue au parachèvement à la fin de l'année universitaire, devrait permettre, selon le ministre, la révision du système de formation au sein des universités algériennes, avec la créa-

tion de pôles universitaires spécialisés adaptés à chaque région. Il a cité, à titre d'exemple, le pôle universitaire de Koléa qui abrite des écoles et instituts nationaux en relation avec les finances et l'économie. M. Hadjar a dévoilé, en outre, la préparation, en cours, de lois accordant plus de latitude aux écoles et universités afin de signer des conventions sans recourir au ministère de tutelle, dans une démarche visant la valorisation des résultats de la recherche scientifique, a-t-il dit.

A. N./APS

Transport maritime/ Prestations logistiques

Mettre un terme aux frais élevés en assurant la formation des cadres

■ Les frais des prestations logistiques dans le transport maritime représentent 30% de la totalité des produits exportés, a dévoilé le ministre des Travaux publics et des Transports, Abdelghani Zaâlane, jeudi à Tipasa, appelant à mettre un terme à cette situation en assurant une formation spécialisée aux cadres du secteur.

Par Salem K.

L'Algérie dépense annuellement des sommes colossales en devises dans le transport maritime des marchandises, au moment où les frais des prestations logistiques représentent 30% de la totalité des produits exportés, contre un taux de pas plus de 10% signalé en Europe, a indiqué M. Zaâlane, lors d'une cérémonie de signature de trois conventions de formation spécialisée (en post-gra-



duction) dans le domaine du transport maritime, au siège de l'Ecole supérieure de commerce de Koléa (Tipasa), en présence du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar. «Cette situation m'incite, en tant que premier responsable du secteur des transports, à œuvrer au développement de ce secteur "vital", et à mettre un terme à cette dépense continue, en assurant en premier lieu la qualification de la ressource humaine», a souligné M. Zaâlane, car, a-t-il dit, le secteur du transport maritime «a besoin plus que jamais de développer ses capacités et compétences considé-

rées comme vitales pour l'économie nationale». Le ministre a, en outre, réitéré la volonté des pouvoirs publics, à leur tête le président de la République, Abdelaziz Bouteflika, de soutenir et de renforcer la coopération entre l'entreprise économique et l'université, en vue du développement de la ressource humaine, considérée comme étant la base même du développement national. M. Zaâlane a insisté, à ce propos, sur l'importance du module des prestations logistiques enseigné au Centre de formation en gestion maritime et portuaire, lequel relève de la Société générale maritime, dans le développement de la compéti-

tivité des produits destinés à l'exportation notamment.

Plus de 800 cadres formés au Centre de formation en gestion maritime

Le ministre a fait part, à cet effet, de la formation de plus de 800 cadres au Centre de formation en gestion maritime et portuaire, notamment dans les spécialités de manutention, magasinage, pointage et reconnaissance de marchandises. La création du Centre de formation en gestion maritime et portuaire, relevant de la Société générale maritime, a été dictée par la couver-

ture des besoins de formation ressentis par les entreprises du domaine, selon M. Zaâlane qui a signalé la signature de conventions avec de nombreuses entreprises, pour la formation de leurs cadres et employés, dont des Sociétés d'assurance, la Compagnie de transport maritime des marchandises CNAN-Nord et la Société nationale de transport maritime des hydrocarbures. En 2016, la Société générale maritime avait signé un accord couronné par la formation, pour la première fois, d'une promotion de cadres du secteur du transport maritime, une expérience réussie, qui a suscité la signature, cette année, d'une autre convention relative à la gestion du transport maritime et des prestations logistiques, laquelle a été élargie à l'expertise maritime.

S. K./APS

L'ALGÉRIE DÉBOURSE DES FORTUNES EN FRET MARITIME **14 milliards de dollars en 2016 !**

LA PORTE LEUR EST GRANDEMENT ouverte, étant donné qu'il n'y a quasiment aucune concurrence interne. La flotte nationale de transport maritime de marchandises ne détient actuellement que 3% des parts de marché.

■ WALID AÏT SAÏD

L'Algérie, eldorado des sociétés internationales de transport maritime ! On peut dire qu'elles se remplissent bien les poches dans ce pays qui importe presque tout ! En effet, le ministre des Travaux publics et des Transports, Abdelghani Zaalane, a révélé, jeudi dernier à Tipasa (à 61 km à l'ouest d'Alger, ndlr), l'ampleur de la catastrophe. « *Les frais des prestations logistiques dans le transport maritime représentent 30% de la totalité des produits exportés* », a-t-il fait savoir. « *L'Algérie dépense annuellement des sommes colossales en devises, dans le transport maritime des marchandises, au moment où les frais des prestations logistiques représentent 30% de la totalité des produits exportés, contre un taux de pas plus de 10% signalé en Europe* », a-t-il souligné pour montrer encore plus l'ampleur des dégâts. Si on prend en compte la valeur des importations de 2016 qui se chiffraient à 46,72 milliards de dollars, cela nous donne plus de 14 milliards de dollars de frais de fret maritime, soit presque autant que le déficit de la balance commerciale !

Un éden donc pour ces sociétés de transport maritimes dont certaines se sont spécialisées que dans le transport de marchandises vers l'Algérie. Il faut dire que la porte leur ait grandement ouverte, étant donné qu'il n'y a quasiment aucune concurrence interne. La flotte nationale de transport maritime de marchandises ne détient actuellement que 3% des parts de marché. La Société générale maritime, entreprise publique qui est la seule à activer actuellement dans le domaine ambitieuse d'arriver à court terme à 30% de parts de marché, avant d'atteindre à long terme les 80%. Mais cela a tout à fait

l'air d'un vœu pieux ! A elle seule, elle ne pourra incontestablement pas assurer toute la demande. On comprend mieux pourquoi le Premier ministre, Ahmed Ouyahia, avait insisté auprès du patronat algérien, lors de l'université d'été du Forum des chefs d'entreprise (FCE) qui s'est tenue le mois dernier, à investir dans ce domaine qu'il qualifiait à juste titre de vierge. « *A l'avenir, nous devons avoir des entreprises qui explorent les marchés extérieurs, l'emballage, la location, le transport de marchandises et même des entreprises privées dédiées au transport aérien et maritime de marchandises* », avait soutenu le chef de l'Exécutif. Afin de faciliter aux privés, devenus partenaires inéluctables du gouvernement, l'investissement dans ce secteur prometteur, les autorités oeuvrent en premier lieu à assurer la qualification de la ressource humaine. Ainsi, trois conventions de formation spécialisée (en post-graduation) dans le domaine du transport mari-

time ont été signées avec l'Ecole supérieure de commerce de Koléa (Tipasa). Le ministre des Transports a fait part, à cet effet, de la formation de plus de 800 cadres au Centre de formation en gestion maritime et portuaire, notamment dans les spécialités de manutention, magasinage, pointage et reconnaissance de marchandises. La création du Centre de formation en gestion maritime et portuaire, relevant de la Société générale maritime, a été dictée par la couverture des besoins de formation ressentis par les entreprises du domaine, selon Zaalane qui a signalé la signature de conventions avec de nombreuses entreprises, pour la formation de leurs cadres et employés, dont des sociétés d'assurance, la Compagnie de transport maritime des marchandises Cnan-Nord et la Société nationale de transport maritime des hydrocarbures. Mais est-il suffisant pour conquérir ce secteur vital pour notre économie nationale ? Wait and see...

W.A.S.